مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٤٣

الجمعة، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيشيكاني	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	الإكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزمبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا وبولندا وليتوانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): تقترب الحرب في أوكرانيا من الذكرى السنوية الأولى لنشوبها، ولم تلح في الأفق أي بوادر لنهاية القتال أو المعاناة. طوال موسم العطلات، واصلت قوات الاتحاد الروسي ضرباتها على المدن الأوكرانية الرئيسية. قضى كثير من الأوكرانيين ما هو عادة فترة احتفالية في مخابئ واقية من القنابل. وبعيدا عن الاحتفال، كان عدد لا يحصى من العائلات في جميع أنحاء البلد في حالة حداد على فقدان أحبائهم.

وفي صباح يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، شنت القوات الروسية المزيد من الهجمات في جميع أنحاء أوكرانيا، مستهدفة مناطق من بينها دنيبرو، وخيرسون، وكيفوهراد وكييف. وتم الإبلاغ عن ضربات متعددة في مدن خاركيف وأوديسا ولفيف وجيتومير، وكذلك كييف. وعقب يومين، في ليلة رأس السنة الجديدة، تعرضت جميع المناطق الإدارية في أوكرانيا مرة أخرى لتحذيرات من الغارات الجوية.

واستمرت الهجمات في العام الجديد، على الرغم من الإعلان عن وقف محتمل للأعمال العدائية خلال عيد الميلاد الأرثوذكسي، وهي فترة مقدسة للروس والأوكرانيين. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، قتل عامل خدمات طوارئ في هجوم على محطة إطفاء في مدينة خيرسون. في اليوم التالي، تعرضت عدة مناطق في شرق وجنوب أوكرانيا للقصف. واحتدم القتال البري، خاصة في منطقة دونيتسك. وفي مناطق الأعمال القتالية النشطة، مثل باخموت وسوليدار، تشكل المعارك الضارية، بما في ذلك القتال في الشوارع، تهديدا كبيرا للسكان المدنيين المتبقين.

وفي باخموت وحدها، وثقت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مقتل ٢٢ مدنيا وإصابة ٧٢ آخرين منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر. وفي أعقاب القتال الذي وقع مؤخرا، تحققت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من سقوط ٠٩٦ ١٨ ضحية في صفوف المدنيين منذ الغزو الروسي في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢. ويشمل هذا مقتل ٩٥٢ ٦ شخصا وإصابة ١٤٤ ١١ آخرين. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير.

لقد اضطرت الحرب ملايين الأشخاص إلى الفرار من منازلهم. ونشيد بسخاء البلدان التي تستضيف حوالي ٧,٩ ملايين شخص التمسوا الحماية في أوروبا. ونشجع على بذل المزيد من الجهود لكفالة حصول اللاجئين بشكل متساو على الحقوق والخدمات في النظم الوطنية. وهناك ما يقرب من ٥,٩١ ملايين شخص مشردين داخليا في أوكرانيا، ٦٥ في المائة منهم من النساء والفتيات. إن ما يتسبب في عمليات التشريد هو الاستهداف المتعمد والمنظم للبنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك مرافق الطاقة والرعاية الصحية.

وبناء على طلب من أوكرانيا إلى الأمين العام، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء تقييم للأضرار في قطاعات محددة بالتعاون مع البنك الدولي. وتجري حاليا عملية التقييم، التي تهدف إلى تحديد أهم الاحتياجات الضرورية لإصلاح الهياكل الأساسية للطاقة المتضررة، حيث اكتمل ٩٠ في المائة من جمع البيانات.

وكان عدد الهجمات المسجلة على مرافق الرعاية الصحية في العام الماضي هو الأعلى في العالم. ووقعت ٧٤٥ حادثة حتى ٤

كانون الثاني/يناير. وفي أكثر المناطق تضررا في شرق البلد وجنوبه، تفيد التقارير بأن ١٥ في المائة من المرافق إما معطلة جزئيا أو كليا، وكذلك ما يربو على ٥٠ في المائة من المرافق في دونيتسك وزابوريجيا وميكولاييف وخاركيف.

كما أن الحرب حتما تترك ندوبا غير مرئية. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تفيد التقارير بأن ما يقرب من ربع السكان معرضون لخطر الإصابة بمشاكل نفسية بسبب الحرب. وسيكون لتدمير المدارس وإغلاقها أيضا أثر دائم على الأطفال والشباب. وقد تأثر ما يقدر بنحو ٥,٧ ملايين طفل في سن الدراسة بشكل مباشر، بمن فيهم ٣,٦ ملايين بسبب إغلاق المؤسسات التعليمية في وقت مبكر من النزاع.

وفي الأشهر الأخيرة، واصلت منظمات الإغاثة جهودها لتوسيع نطاق العمليات المنقذة للحياة لتشمل المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها سابقا، بما في ذلك في مقاطعتي خاركيف وخيرسون. واعتبارا من ٥ كانون الثاني/يناير، قدم الشركاء في المجال الإنساني الأغذية لما يقرب من ٩ ملايين شخص. وتلقى نفس العدد من الأشخاص دعما حيويا في مجال الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد. وتُقدم مساعدات لحوالي ٧,٣ ملايين شخص للحصول على المياه النظيفة ومنتجات النظافة الصحية. وجرى توفير ملاجئ للطوارئ لأكثر من ٣ ملايين شخص نزحوا نتيجة الحرب أو تضررت منازلهم بسببها أو تلقوا لوازم منزلية حيوية.

واستجابة لأزمة الطاقة، وزع الشركاء في المجال الإنساني مئات المولدات للتأكد من أن الخدمات الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس، وكذلك المراكز التي تستضيف النازحين، يمكن أن تستمر في العمل. وإجمالا، منذ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، تلقى ما يقرب من ١٤ مليون شخص مساعدات من أكثر من ٧٤٠ شريكا. ويشمل ذلك مليون شخص في المناطق التي لا تخضع لسيطرة حكومة أوكرانيا. ولكن الاستجابة الإنسانية تعوقها القيود الشديدة المفروضة على إمكانية الوصول، لا سيما في المناطق الواقعة في الشرق تحت السيطرة الروسية. وتماشيا مع القانون الدولي الإنساني، يجب على الأطراف السماح بسرعة إيصال إمدادات الإغاثة الإنسانية لجميع المدنيين المحتاجين من دون عوائق وتيسير ذلك.

وتواصل مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توثيق الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة. ومنذ ٢٤ شباط/فبراير، وثقت المفوضية أكثر من ٩٠ حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تندرج في فئتين رئيسيتين – معظمها كأسلوب من أساليب التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز التي يتعرض لها في الغالب الرجال؛ والعنف الجنسي الذي ينطوي على الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، للنساء والفتيات في المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية. ومن الضروري أن يُحاسب جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بمسألة المساءلة، يواصل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عمله في أوكرانيا، حيث حافظ على وجوده منذ أيار/مايو ٢٠٢٢. وكما أشار المدعي العام في إحاطاته إلى المجلس، فإن التحقيقات التي يجريها مكتبه تعطي الأولوية للاستهداف المزعوم للأعيان المدنية والنقل والترحيل غير القانونيين للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، من أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي.

وفي الجانب الإيجابي، نرحب بالاتصالات المستمرة والتزام الطرفين بمواصلة تبادل أسرى الحرب، وكان آخرها عملية تبادل جرت يوم الأحد وشملت ٥٠ أسيرا أوكرانيا و ٥٠ أسيرا روسيا. ويشجعنا أيضا الاجتماع الذي استضافته تركيا في ١١ كانون الثاني/يناير بين أميني المظالم الروسي والأوكراني بشأن تلك المسألة.

وعلى الرغم من السياق الصعب، لا تزال المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية تُحدث تغييرا، بما في ذلك من خلال المساعدة في خفض أسعار الغذاء العالمية. وتفيد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الآن باستمرار انخفاض مؤشرها لأسعار الغذاء. وقد نُقل حتى الآن أكثر من ١٧ مليون طن متري من المواد الغذائية في إطار المبادرة، لتصل إلى حوالي ٤٣ بلدا أو في طريقها للوصول إليها. ويُخصص ما يقرب من ٢٠ في المائة من

هذا المجموع للبلدان التي يصنفها البنك الدولي على أنها اقتصادات منخفضة الدخل أو تنتمي للشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل.

كما تواصل الأمم المتحدة عملها مع جميع أصحاب المصلحة لإزالة العقبات المتبقية أمام صادرات الأغذية والأسمدة الروسية، بما في ذلك غاز النشادر. وتلك الصادرات أساسية لإبقاء الأسعار منخفضة وتخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي، ونحث جميع المعنيين على العمل لتحقيق تلك الغاية.

وكما أوضح الأمين العام، فإن غزو روسيا لأوكرانيا يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد تسبب في كارثة إنسانية وكارثة في مجال حقوق الإنسان وأصاب جيلا من الأطفال بصدمة وعجل بأزمتي الغذاء والطاقة العالميتين. ومع ذلك، فإن هذا الضرر الجسيم يمكن أن يتضاءل مقارنة بعواقب نزاع طويل الأمد.

وقد قلت في بداية بياني إنه لا توجد بوادر على انتهاء القتال. والمنطق السائد هو منطق عسكري، مع وجود حيز ضئيل جدا، إن وجد، للحوار في الوقت الحالي. ولكن كل الحروب لا بد وأن تنتهي، وكذلك هذه الحرب. فلا يمكن لأوكرانيا وروسيا والعالم تحمل استمرار هذه الحرب. والأمين العام على استعداد لمساعدة الطرفين على إنهاء هذا النزاع العبثي الذي لا يوجد له مبرر على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على تقديمها إحاطة متعمقة أخرى بشأن الحالة في أوكرانيا.

لقد مر عام، والحالة في أوكرانيا لا تزال على حالها. إذ أسفرت ٣٢٣ يوما من الحرب الظالمة وغير المبررة المستمرة عن أضرار مدمرة للسكان والهياكل الأساسية المادية والاقتصادية والبشرية للبلد. وقُتل آلاف المدنيين. وأصبح ما يقرب من ٨ ملايين شخص لاجئين. ويعاني جزء كبير من السكان من أضرار نفسية. وعلى الرغم من الإدانة والرفض في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية، وعلى الرغم من كل شيء، تواصل روسيا مسارها.

وقد عانى المدنيون وأسرهم في أوكرانيا – ولا يزالون – من دمار متصاعد. ولا يزال الأطفال يتعرضون للقتل والإصابة والصدمات الشديدة بسبب العنف الذي يدور من حولهم. وتحكي المآسي الفردية الكثيرة جدا القصة الأشمل. خذوا قصة ياروسلاف، وهو صبي يبلغ من العمر ١٣ عاما كان ينتظر العام الجديد مع عائلته في نادنيبريانسكي عندما تعرض منزلهم لنيران روسية. وأصيب بجروح خطيرة ونُقل إلى إحدى المستشفيات في خيرسون. ولكن في الدقائق القليلة الأولى من عام ٢٠٢٣، قصف الجيش الروسي المستشفى وأُجلي ياروسلاف إلى مستشفى آخر، في ميكولايف، حيث يواصل الأطباء جهودهم لإنقاذ حياته ويؤمل أن ينجحوا في هذه الحالة. فكم من الآخرين – أطفالا وفتيانا وفتيات – رأوا مصيرهم تحت رحمة حرب لا يريدونها ولا يفهمونها؟

ومن بين العدد الضخم من الكوارث التي حلت بأوكرانيا، هناك كارثة تسترعي الانتباه كثيرا بقدر ما هي مؤلمة: إذ لم يعد هناك أطفال في أوكرانيا. وأنا لا أتكلم عن أولئك الذين قُتلوا من دون أن يفهموا العالم الذي ولدوا فيه. ولا أتكلم عن أولئك الذين أجبروا على ترك كل شيء وراءهم للفرار من حرب تسبب فيها أولئك الذين يدعون أنهم إخوانهم. ولا أتكلم عن عشرات الآلاف الذين رُحلوا وأُعطوا ليتبناهم غرباء في روسيا. لا، بل أتكلم عن أولئك الذين غدوا بالغين قبل الأوان في سن صغيرة في أوكرانيا؛ أولئك الذين أُجبروا على أن يكبروا سنوات في غضون أشهر؛ أولئك الذين أُجبروا على مواجهة الدبابات القاتلة بدلا من اللعب بالدُمى المصنوعة على شكل جنود؛ أولئك الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة لأنها دُمرت؛ أولئك الذين لا يستطيعون النوم خوفا من سقوط صاروخ على أسطح منازلهم وأولئك الذين لم يعد لديهم دموع للبكاء على بؤسهم.

منذ اليوم الأول لهذه الحرب، قمنا نحن والأغلبية المطلقة في المنظمة بتمييز أساسي: روسيا هي الدولة المعتدية؛ وأوكرانيا تقاتل

للدفاع عن نفسها من أجل بقائها. إن روسيا مخطئة ولا شيء يمكنه تغيير ذلك، وما من شيء سيغيره أبدا، ولم تتمكن أي آلة دعاية من تغييره. لقد تحدى الجيش الأوكراني والشعب الأوكراني كل التوقعات. ونشيد بمقاومتهما البطولية وعبقريتهما العسكرية في مواجهة غزو وحشي.

ولهذا السبب كان ولا يزال من الأهمية بمكان مساعدة الأوكرانيين على الدفاع عن أنفسهم والانتصار في استعادة سيادتهم وتأمين حدودهم – وذلك لأن أي نتيجة أخرى لن تؤدي إلا إلى زيادة شهية الكرملين.

علينا ألا ننسى أن ثماني سنوات فقط قد فصلت بين استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم وغزو أوكرانيا. أولئك الذين يعتقدون أنهم في مهمة مقدسة لإحياء إمبراطوريات منهارة لن يتوقفوا ما لم يتم إيقافهم؛ وسينتظرون فقط إلى أن يحين الوقت لخطوتهم التالية. يحتاج العالم إلى أوكرانيا داخل حدوده من أجل إنقاذ النظام العالمي من المخالفين الحاليين والمستقبليين للقواعد المتفق عليها بشكل جماعي. لقد تمكنت أوكرانيا من أن تُظهر للعالم قوة الحق في مواجهة أوهام القوة. في هذا النزاع، شجاعة ومرونة الأوكرانيين هما اللتان تبعثان الأمل في حياة تنعم بالسلام لنا جميعا.

منذ شباط/فبراير العام الماضي أجبر مسار الحرب روسيا عدة مرات على أن تحدد لنفسها عددا أقل من الأهداف العسكرية. فلقد تخلت روسيا عن منطقة كييف لأنها أُجبرت على الخروج منها. وأعلن مسؤولو الكرملين أن "روسيا في خيرسون إلى الأبد"، لكنهم بعد ذلك أُجبروا على الخروج منها. كل الأراضي التي خسرتها في عام ٢٠٢٢ لم تكن نتيجة أي تراجع تكتيكي بل نتيجة هزائم واضحة. لم يغير الكرملين أهدافه؛ بل تم احتواؤه وإيقافه.

ولهذا السبب من المهم مواصلة دعم أوكرانيا من خلال تقديم الدعم والمساعدة السياسية والعسكرية والمالية والإنسانية. إن الأبطال الأوكرانيين الذين يقاتلون من أجل الحرية – من أجلنا جميعا ومن أجل ما نؤمن به وندافع عنه – يحتاجون إلى أسلحة حديثة لصد غزاتهم، وهم يستحقونها. ويتضح ذلك أكثر عند النظر إلى الحقائق القائمة على أرض الواقع.

لقد شهدنا أكثر وأكثر على مدى أشهر حرب يسودها الغضب وسفك الدماء والاستنزاف على نطاق واسع. وكما نتذكر بحق، فإن سوليدار، التي تُقصف منذ أشهر ولم يتبق فيها شيء قائما، تشبه الآن ماريوبول، التي باتت عنوانا للجنون المطلق. يتحدث الصحفيون عن مذبحة، تستخدم فيها مجموعة فاغنر حياة البشر وقودا للحرب.

وقد أصبح ذلك نمطا: ففي كل مرة تعثرت فيها روسيا وواجهت صعوبات في الميدان كانت تستهدف عمدا البنية التحتية الحيوية، وبخاصة شبكة توزيع الكهرباء في أوكرانيا وقدرتها على توليد الطاقة – والتي، بالمناسبة، تشكل جريمة حرب صارخة – بما في ذلك ما كان يتم بالاستخدام المكثف للطائرات المسيّرة الإيرانية التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني في انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وهو الأمر الذي ما زلنا ننتظر توضيحا بشأنه من الأمانة العامة.

لقد حاولت روسيا تركيع أوكرانيا. ولكنها فشلت. قد يكون الأوكرانيون بدون كهرباء وإمدادات مياه وتدفئة، ولكن لديهم قلب، قلب يقاتل من أجل بلدهم، ومن أجل حريتهم ومن أجل الحق في أن يكونوا على طبيعتهم. ولكن يجب ألا ننسى أنه عاجلا أم آجلا سيتعين محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة على أفعالهم وسيتعين عليهم دفع ثمن هذه الأفعال.

ومثل أي حرب أخرى، ستنتهي هذه الحرب يوما ما. وما كان ينبغي لها أن تبدأ أصلا، لكن لم يفت بعد أوان إيقافها. إن الدعوات غير الواقعية وغير الصادقة لإجراء محادثات، بينما يتم إلحاق أضرار فادحة بهذا البلد ويُقتل مدنيوه وتُضم أراضيه بالقوة، لن تجدي نفعا. إن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين الأوكرانيين، والاغتصاب والقتل، وحجم الدمار، والتضحيات وعدد القتلى، والجنون الإمبريالي المستمر، لم تحطم أوكرانيا. نحن جميعا نعلم ذلك. فلم يحققوا سوى تقوية عزم الأوكرانيين على الدفاع عن أنفسهم وسد الطريق أمام المعتدي.

ولكي يفلح أي مسار دبلوماسي ذي مغزى ومصداقية يجب على روسيا أولا سحب قواتها من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. فيمكن لذلك أن يؤدي إلى نتيجة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها، والنائبة الأولى لوزير الخارجية جباروفا على انضمامها إلينا اليوم.

في ١ كانون الثاني/يناير، بينما كان بقيتنا يحتفلون بالعام الجديد ويرحبون به، تحمل شعب أوكرانيا ثلاث ليال متتالية من القصف بالصواريخ الروسية وبالطائرات المسيرة ضد مدنهم. كانت تلك الهجمات وحشية. فقد دمرت الأنظمة التي توفر الدفء والضوء للشعب الأوكراني خلال أبرد وأحلك جزء من الشتاء. إنها ليست تصرفات بلد مستعد للتخلي عن الحرب.

إن العام الجديد يتيح لنا، مع زملائنا الجدد في مجلس الأمن، فرصة للتفكير في العام الماضي. ولنبدأ بتذكير أنفسنا بولاية هذا الجهاز. إن مجلس الأمن هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذا واجب مهيب وجليل. إن ميثاق الأمم المتحدة والسلام الذي يسعى إلى تحقيقه في أيدينا؛ إنه في رعايتنا.

في كانون الثاني/يناير الماضي كنا نخشى من أن السلام يتعرض للخطر. فقبل ١٢ شهرا حذرت الولايات المتحدة لأول مرة من مؤشرات مثيرة للقلق على أن روسيا كانت تخطط لغزو واسع النطاق لأوكرانيا. وعندما حشدت روسيا قواتها على طول الحدود الأوكرانية، بما في ذلك حشدها في بيلاروسيا، قرعنا أجراس الإنذار واتبعنا كل السبل الدبلوماسية الممكنة لمنع اندلاع الحرب.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ عقدنا اجتماعات عاجلة، بما في ذلك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس حلف شمال الأطلسي وروسيا، والحوار الثنائي للاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا. كان هدفنا أن تحل جميع الأطراف شواغلها من خلال الحوار والدبلوماسية. لكن روسيا اختارت مسارا مختلفا. فلقد اختار الرئيس بوتين أن يوجه ضربة لميثاق الأمم المتحدة في صميمه. والواقع أنه اختار الحرب في نفس اللحظة التي كنا نعمل فيها في المجلس من أجل حفظ السلام.

واليوم نشعر جميعا بالآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الحرب العبثية. على سبيل المثال، أدت حرب روسيا في أوكرانيا إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية بشكل كبير. إذ يقدر برنامج الأغذية العالمي أن أكثر من ٣٤٥ مليون شخص يعانون من انعدام حاد للأمن الغذائي أو أنهم معرضون لخطر التعرض له. ومعنى الانعدام الحاد هو أنهم يواجهون خطر الموت الوشيك. العدد هو ٣٤٥ مليون شخص – أي أكثر من ضعف العدد في عام ٢٠١٩.

لقد أدت الهجمات الروسية واستمرار إغلاق بعض الموانئ الأوكرانية إلى انخفاض صادرات أوكرانيا الغذائية بنحو ٣٠ في المائة. إننا نشكر تركيا والأمين العام للمساعدة على التوسط في مبادرة حبوب البحر الأسود، والتي كانت لها أهمية كبيرة في إطعام الجياع في العالم. ولكن إليكم الحقيقة: العمليات الخاصة بهذه المبادرة لا تواكب الطلب العالمي الكبير على حبوب البحر الأسود. فبسبب التباطؤ المتعمد في عمليات التفتيش الروسية تنتظر عشرات السفن الإبحار، وتنتظر عشرات السفن الأخرى عمليات التفتيش قبل أن تتمكن من نقل شحنات الحبوب هذه إلى العالم.

إن هذا التراكم يعني نفقات إضافية وتأخيرات إضافية لملايين الأطنان من الحبوب، ومعظمها موجه إلى البلدان النامية. هذا التراكم يعني أن ٢,٥ مليون طن من الحبوب مكدسة هناك، تنتظر نقلها، وأن المزارعين في أوكرانيا ينتظرون القيام بالزراعة. إن بعض السفن تنتظر منذ أكثر من شهر. والحبوب تنتقل بنصف معدل الوتيرة فقط في أيلول/سبتمبر وأكتوبر. يجب أن تعمل المبادرة على النحو المتوخى لها، أي أن تنقل ٥ ملايين طن من المواد الغذائية شهريا. الجياع في العالم لا يستحقون أقل من ذلك. واليوم أطلب من أعضاء المجلس الانضمام إلينا في حث روسيا على زيادة تعاونها على الفور.

وبينما نعمل على احتواء الآثار المتلاحقة للحرب الروسية، يجب علينا أيضا أن نركز بشدة على الفظائع التي تحدث على الأرض في أوكرانيا. في الأسبوع الماضي نشرت صحيفة نيويورك تايمز تفاصيل روايات مروعة من مكتب المدعي العام الأوكراني عن حالات موثقة بشكل جيد للعنف الجنسي الذي مارسته قوات الاتحاد الروسي بحق نساء ورجال وأطفال. إنني أشجع بقوة كل الجالسين على هذه الطاولة

والذين يستمعون هنا اليوم على قراءة ذلك التقرير. التفاصيل بالنسبة لي فظيعة للغاية ومقززة للغاية حتى أسردها هنا اليوم. وبطبيعة الحال، لا نحتاج إلى الاعتماد على صحيفة نيويورك تايمز وحدها؛ فلقد وثّقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة العديد من حالات العنف الجنسي والتعذيب المبلغ عنها.

وتماما مثلما حذرنا المجلس في كانون الثاني/يناير الماضي من أن روسيا تخطط لغزو شامل لأوكرانيا، فقد حذرنا أيضا المجلس مؤخرا من أن إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتزمان نقل مواد محظورة إلى روسيا. وقد فعلتا ذلك. ومنذ آب/أغسطس، نقلت إيران مئات الطائرات المسيّرة إلى روسيا، في انتهاك لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتستخدم روسيا تلك الطائرات الإيرانية المسيّرة في توجيه ضربات للبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، مما يحرم ملايين المدنيين الأوكرانيين من الكهرباء والتدفئة والخدمات الحيوية في منتصف فصل الشتاء. والناس في أوكرانيا اليوم يعانون ويموتون جراء هذا الدعم الإيراني.

ونعتقد أن إيران تنظر الآن في بيع مئات القذائف التسيارية إلى روسيا في انتهاك آخر لقرارات المجلس. ونحث إيران على تغيير موقفها والتراجع عن تلك الخطوات. ونحث كل من يدعم السلام على مطالبة إيران بالشيء نفسه.

وفي الوقت نفسه قال مسؤولو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية علنا إنهم لن يدعموا حرب روسيا في أوكرانيا. ومع ذلك، فقد أمدوا مجموعة فاغنر منذ ذلك الحين بالأسلحة في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن. وفي الشهر الماضي، نقلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صواريخ وقذائف مشاة إلى روسيا لتستخدمها مجموعة فاغنر المدعومة من الاتحاد الروسي في انتهاك لقرارات الجزاءات الصادرة عن المجلس. ويساورنا القلق من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تخطط لتسليم المزيد من المعدات العسكرية إلى مجموعة فاغنر.

وندين تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونحثها على وقف عمليات الإمداد تلك والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومرة أخرى نشجع الجميع على الانضمام إلينا في تلك الدعوة.

ومع بداية عام جديد، سئم العالم الحرب وضاق ذرعا بها. ويتوق شعب أوكرانيا، الذي عانى كثيرا، إلى العودة إلى الحياة الطبيعية. وقد حان الوقت الآن لتقف جميع الدول معا وتطالب روسيا بإنهاء هذه الحرب العبثية. ويجب أن نتكاتف دفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة وأهم مبادئه الأساسية. ويجب أن نتكاتف لتحقيق سلام عادل وآمن، بما يتفق مع الميثاق.

ودعونا نواصل بذل كل ما في وسعنا لاحتواء التداعيات المتلاحقة لأفعال روسيا ومساعدة من يعانون في أوكرانيا وخارج حدودها ومحاسبة كل من ينتهك القانون الدولي ويدعم هذه الحرب غير القانونية وغير الأخلاقية.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

ولما كانت هذه الفرصة الأولى التي تتاح لوفد بلدي للإشارة إلى هذه المسألة المحورية في مجلس الأمن، فأود أن أؤكد أن إكوادور ما فتئت تدين العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا إدانة قاطعة منذ بدايته. فهذا الاعتداء على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولا مكان له في نظام دولي قائم على سيادة القانون، كما ذكر وزير خارجيتنا، السيد هولغين مالدونادو، في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن أمس (انظر S/PV.9241). ووفقا لمبادئ سياستنا الخارجية ومسعانا كوننا بلدا مسالما، فإننا لا ولن نعترف بالاستيلاء على الأراضي بالقوة.

ونعرب عن دعمنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش لما يبذله من جهود ترمي إلى تحقيق السلام في هذا النزاع – وهو أحد أكثر التحديات تعقيدا – وأي نزاع آخر يشارك فيه أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وتأسف إكوادور للتطبيق الجزئي للفقرة ٣ من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على حق النقض، علاوة على التزام أطراف النزاع بالامتناع عن التصويت.

وأود أن أبرز أيضا القرار ٢٦٢٣ (٢٠٢٢)، الذي قرر أعضاء مجلس الأمن بموجبه عقد الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة، التي أتاحت لأعضاء هذه المنظمة الفرصة للتعبير عن آرائهم بشكل حاسم.

ويشير وفد بلدي إلى البيان الصادر عن رئيسة مجلس الأمن في ٦ أيار/مايو ٢٠٢٢ (S/PRST/2022/3) الذي أجمع فيه هذا الجهاز نفسه على الإعراب عن قلقه البالغ إزاء صون السلام والأمن في أوكرانيا وأقر بأنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية" (المادة ٢، الفقرة ٣). ويجب أن يحترم مجلس الأمن وأعضاؤه ذلك. ولذلك ندعو إلى إنهاء الغزو الذي يقترب من الذكرى السنوية الأولى لوقوعه، ونحث المجلس على النظر في سبل لوقف الأعمال العدائية على الفور واستعادة السلام والأمن في أوكرانيا، على أساس احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وإكوادور على استعداد لدعم أي مبادرة تعزز الحوار السياسي والمساعي الدبلوماسية وتقضي على شبح التهديد النووي.

وتعرب إكوادور عن استيائها من التصعيد الأخير للهجمات وعمليات القصف في أوكرانيا، فهو يتسبب في مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية المتفاقمة جراء عمليات القصف التي تستهدف البنية التحتية الحيوية فتدمر إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق إزاء مخاطر الحوادث والأحداث التي تقع في محطات الطاقة النووية. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد دعمنا الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية وضرورة تيسير تمكينها من العمل، بما في ذلك على الأرض، بشكل آمن وبدون عوائق.

إن الهجمات على البنية التحتية للطاقة والمساكن والمستشفيات ومختلف المرافق التعليمية تؤثر بشكل خاص على الفئات الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن. وعلاوة على ذلك، يزيد انقطاع التيار الكهربائي الناجم عن تلك الهجمات من المعاناة التي يعيشها السكان الأوكرانيون في فصل شتاء بارد. وتنتهك تلك الهجمات أيضا قرار مجلس الأمن ٢٥٧٣ (٢٠٢١) بشأن حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، الذي اتخذ في نيسان/أبريل ٢٠٢١. وندعو بقوة إلى وقف الهجمات ضد المدنيين والاحترام غير المشروط للقانون الدولي الإنساني.

لقد غير هذا النزاع، الذي يلحق الألم والدمار بشعب أوكرانيا، ديناميات مجلس الأمن وكانت له عواقب وخيمة أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في العالم. وفد ذلك الصدد، ندعو إلى توسيع نطاق المبادرات، من قبيل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وتعزيزها.

وأذكّر مجلس الأمن بأن إكوادور اضطرت، في الشهر الأول فقط من العدوان العسكري على أوكرانيا، إلى إجلاء ما يقرب من ٧٠٠ مواطن إكوادوري، لا سيما الطلاب، عن طريق تسيير عدة رحلات جوية إنسانية.

وأخيرا، في السياق الإنساني، تشيد إكوادور بقيادة فرنسا والمكسيك والجهود التي بذلتاها خلال عام ٢٠٢٢، إذ اختتمت الأخيرة عملها القيم في نهاية ديسمبر. ولهذا السبب، ستعمل إكوادور عن كثب مع فرنسا لمواصلة تعزيز المسألة الإنسانية في مجلس الأمن.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر موزامبيق وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها المفيدة والشاملة. ونرحب بمشاركة الوفود الأخرى في هذه الجلسة، ولا سيما معالي السيدة أمينة جباروفا، النائبة الأولى لوزير خارجية أوكرانيا، بصحبة زميلنا، سعادة السيد سيرجي كيسليتسيا، الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة.

لقد أعرب الأمين العام أنطونيو غوتيريش عن أمله الحذر، في خطابه الأخير للعام في نهاية كانون الأول/ديسمبر، أن عام ٢٠٢٣ سيشهد نهاية لهذا النزاع، وكان أملا رحبنا به بكل إخلاص حينها. غير أننا نشير إلى أنه بعد عام تقريبا من النزاع المسلح، لا تظهر الحرب سوى القليل من علامات التراجع. ويبدو أن النزاع يسير في طريق تصعيد ضيق، كما سمعنا في الإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام ديكارلو.

ويساورنا قلق بالغ بأن أوروبا، وهي قارة نشبت فيها حربان عالميتان مأساويتان وبؤرة حرب باردة طويلة، تغرق العالم مرة أخرى في حالة قاتمة من الخوف وأزمة غذائية. ونحن في هذه القاعة نحث على استكشاف سبل التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع. فلدينا مصلحة حقيقية في السلام والأمن في جميع أنحاء العالم بدافع الصالح العام العالمي.

ونود أن نذكر أنفسنا بأن مفهوم الأمن الجماعي – أي أمن أحدنا هو أمن الجميع – كان في صميم إنشاء الأمم المتحدة. وهو مفهوم مكرس في الميثاق وتعتز به جميع الدول المحبة للسلام. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نرحب بجهود هذه الهيئة لمعالجة هذه المسألة.

وترى موزامبيق أنه ينبغي أن يكون هناك وقف فوري للأعمال القتالية وعودة إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين المتحاربين. وينبغي أن يجري الطرفان كلاهما تلك المفاوضات بحسن نية بروح مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إننا ندافع عن إيلاء أولوية عليا للعمل الإنساني، وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني والممارسات الإنسانية ذات الصلة.

ونرى ضرورة وأهمية دعم البرنامج الذي أدى إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بدعم من فريق الأمين العام للاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. وفي هذا السياق، نحث الأمين العام على مواصلة تكريس جهوده، بدعمنا، وسلطته المعنوية للبحث عن حل تفاوضي للنزاع.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على تقييمها الرصين للحالة. كما أنوه بمشاركة نائبي وزيري خارجية أوكرانيا وبولندا، معالي السيدة أمينة جباروفا ومعالي السيد فويتشيك غيرفيل، على التوالي، فضلا عن مشاركة ممثلي الوفود الأخرى في هذه الجلسة.

بالنسبة لأهالي كييف والعديد من المناطق الأخرى في أوكرانيا، بدأ هذا العام كما انتهى العام الماضي: بموجة كبيرة من الهجمات الجوية الروسية. وفي الوقت نفسه، يستمر القتال العنيف، خاصة في شرق أوكرانيا. إن قلوبنا مع السكان الذين يعانون من هذه الحرب، أينما كانوا في العالم.

إن العدوان العسكري الروسي الواسع النطاق على أوكرانيا انتهاك خطير للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتدين سويسرا هذا الانتهاك بشدة وتدعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية دعما كاملا. وندعو روسيا إلى تهدئة الوضع على الفور ووقف جميع العمليات القتالية وسحب قواتها من كامل أراضي أوكرانيا، بما في ذلك المناطق التي أُعلِنَت بأنها ضُمَّت، من دون تأخير. ويجب على روسيا، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وتدعو سويسرا إلى وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق إلى كامل أراضي أوكرانيا، بما في ذلك المناطق التي تحتلها روسيا. كما ندين تورط بيلاروس في العدوان العسكري الروسي.

إن المدنيين يدفعون ثمنا باهظا في النزاعات المسلحة. وحمايتهم ضرورة إنسانية. وتشدد سويسرا على أنه يجب على جميع الأطراف أن تكفل حماية السكان المدنيين فضلا عن الأشخاص العاجزين عن القتال، وأن تحترم القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. فقد توفي أو جرح الآلاف من المدنيين في أوكرانيا، منذ شباط/فبراير ٢٠٢٢. وتعرض السكان الأوكرانيون ولا يزالون يتعرضون لأوضاع مروعة، بما في ذلك أعمال قررت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا أنها تشكل جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان. وأجبر ملايين الأشخاص على مغادرة منازلهم، وغالبيتهم العظمى من النساء والأطفال. وكثيرا ما تعرضن لمخاطر عالية، مثل الاتجار بالبشر والعنف الجنسي.

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك هجمات روسية متكررة، في الأشهر الأخيرة، على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وقد تعرقل عمل الخدمات الأساسية مثل المستشفيات وشبكات إمدادات المياه بعدم توفر الكهرباء.

وفي ضوء ما ذكرته للتو، أكرر اليوم دعوة سويسرا إلى وقف جميع الهجمات على المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال، وعلى الممتلكات المدنية وعلى البنية التحتية الأساسية.

ويجب علينا أن نخطو خطوة إلى الأمام نحو حلول سلمية وعادلة ودائمة. وهذا يشمل التزام بالحلول الدبلوماسية وإحراز تقدم في عملية إعادة الإعمار وإجراءات من أجل المساءلة وحقوق الضحايا، ومضاعفة الجهود من أجل السلامة والأمن النوويين.

ويجب علينا ألا ننسى أن لهذه الحرب عواقب تتجاوز القارة الأوروبية. فعبء ارتفاع تكلفة الغذاء وعدم يقينية إمدادات الطاقة وخطر وقوع حادث نووي يثقل كاهل العالم بأسره. ونشاطر الأمين العام اقتناعه بأن:

”هذا ليس وقت الجلوس على الهامش؛ إنه وقت للعزم والتصميم – ونعم – حتى الأمل“.

وتؤيد سويسرا المساعي الحميدة للأمين العام والتزامه الثابت بالسلام، بما في ذلك بوصفها الدولة المضيفة في جنيف.

وسنواصل تقديم المساعدات الإنسانية في أوكرانيا، على سبيل المثال من خلال توفير أجهزة التدفئة المتنقلة. وندعم تحقيق العدالة للضحايا، بما في ذلك تعزيز التوثيق والتحقيق في الجرائم المرتكبة ضدهم. ونحن ملتزمون بعملية إعادة إعمار تقوم على المشاركة وتتسم بالشفافية تحت القيادة الأوكرانية، على النحو المنصوص عليه في مبادئ لوغانو.

في العام الماضي، عادت الحرب إلى أوروبا بكامل عنفوانها. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، تقع على عاتقنا مسؤولية بذل قصارى جهدنا لضمان أن يشهد هذا العام سلاما عادلا، وفقا للقانون الدولي، في أوكرانيا وأماكن أخرى في العالم.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

على مدار عام تقريبا، ما فتئت أوكرانيا تقاوم، بشجاعة وتصميم، العدوان الذي تشنه روسيا في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وكانت روسيا تراهن على الانهيار السريع للجيش والسلطات في أوكرانيا. وبعد ١١ شهرا، تم صد الهجوم على كييف وحُررت منطقة خاركيف ومدينة خيرسون.

ومع كل انتصار أوكراني على أرض الواقع، ترد روسيا بطريقة جبانة بقصف البنية التحتية المدنية. وهذه الضربات لها هدف واضح: إرهاب المدنيين وكسر معنويات الشعب الأوكراني. والواقع أن إعلان الكرملين من جانب واحد عن وقف إطلاق النار، الذي لم تحترمه روسيا ووكلاؤها، هو دليل آخر على استخفافه بالأمر.

وتنتهك الضربات الروسية المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. وتشكل هذه الأعمال جرائم حرب ولن تمر بلا عقاب. وستواصل فرنسا الوقوف إلى جانب المحاكم الأوكرانية والمحكمة الجنائية الدولية.

تسعى روسيا، فيما تتضاءل مخزوناتها من الذخيرة وتواجه صعوبة كبيرة في الميدان، إلى الحصول على الإمدادات بكل الوسائل، بما في ذلك انتهاك قرارات مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، تستخدم على نطاق واسع الطائرات المسيرة التي قدمتها إيران. ويجب على الأمم المتحدة أن تحقق في عمليات النقل هذه التي تنتهك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وأن تبلغ مجلس الأمن بالنتائج التي تتوصل إليها. ولا تتردد روسيا أيضا، للتعويض عن خسائرها العديدة، في حشد مرتزقة مجموعة فاغنر، التي تضم العديد من المجرمين.

إن للعدوان الروسي عواقب وخيمة على الأمن الغذائي العالمي، الذي تستخدمه روسيا كسلاح حرب وأداة ابتزاز. وقد أثبتت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب فعاليتها في خفض أسعار المواد الغذائية والسماح للأغذية بالوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وتم تصدير عدة ملايين من الأطنان من القمح، معظمها إلى بلدان غير أوروبية. ونتوقع من روسيا أن تكفل التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق.

كما نرحب بالمبادرات الملموسة التي اتخذتها أوكرانيا. وتقدم فرنسا المساعدة من خلال مبادرة ”مهمة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة“ وممرات التضامن الأوروبية.

وتُظهر روسيا مرارا وتكرارا، من خلال مواصلة اندفاعها المتهور وزيادة عدد أعمال العنف، أنها لا تريد السلام. وهي تتحمل وحدها المسؤولية عن استمرار الأعمال العدائية. ومن خلال خطة السلام المؤلفة من ١٠ نقاط التي اقترحها الرئيس زيلينسكي، ترسم أوكرانيا، من جانبها، طريقا نحو سلام عادل ودائم. ولن يكون هذا ممكنا من دون انسحاب كامل للقوات الروسية من جميع الأراضي الأوكرانية. فهذا هو السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب الأوكراني الذي يقاتل بشجاعة من أجل حريته.

وفي هذا السياق، ستواصل فرنسا تزويد الشعب الأوكراني بالدعم الذي يحتاجه لممارسة حقه في الدفاع عن النفس والحفاظ على سيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): ذكر الأمين العام غوتيريش في رسالته بمناسبة العام الجديد أننا في عام ٢٠٢٣ نحتاج إلى السلام الآن أكثر من أي وقت مضى. إن مساعدة أوكرانيا والمنطقة الأوروبية على استعادة السلام والاستقرار مسؤولية لا يمكن التنصل منها تقع على عاتق المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص. وهو أيضا هدف ينبغي أن نضاعف جهودنا لتحقيقه في العام الجديد.

وأود أن أبدي الملاحظات الأربع التالية: أولا، يجب تهيئة الظروف للحوار والمفاوضات. فالوضع الحالي في أوكرانيا هو نتيجة للتراكم الطويل الأجل والتطور المستمر للاختلالات الأمنية العميقة الجذور في أوروبا. ولا يمكننا أن نجد الحل الأساسي لإنهاء الحرب وإعادة بناء الهيكل الأمني الأوروبي إلا عندما تتغلب الأطراف المعنية على خلافاتها وتجلس إلى طاولة المفاوضات.

إن وطريق محادثات السلام ليس طريقا سلسا، ولكن ما دمنا لا نتوقف عن جهودنا ونُظهر التصميم السياسي والحكمة ونبدأ بالأشياء الصغيرة والعملية ثم نبني تدريجيا من هناك، فإن آفاق السلام ستكون دائما في المتناول. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان التي لها تأثير كبير على الحالة الراهنة، تشجيع روسيا وأوكرانيا على الدخول في حوار والمساعدة في فتح الباب أمام إيجاد حل سياسي للأزمة. ولن يؤدي تصعيد الجزاءات أو تقديم الأسلحة إلا إلى زيادة صعوبة تغيير الوضع وقد يتسبب في مواجهات واسعة النطاق، مما يؤدي إلى تفاقم النزاع وإطالة أمده، وهو ما يجب تجنبه بأي ثمن.

ثانيا، يجب بذل قصارى الجهود لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية. وقد زاد النزاع المستمر والشتاء البارد من الاحتياجات الإنسانية. ويضطر الكثير من الناس إلى مواجهة واقع القصف ونقص المياه والكهرباء وتشتت العائلات، مع بداية العام الجديد. وينبغي لأطراف النزاع التمسك بالقانون الدولي الإنساني بشكل فعال واتخاذ تدابير لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية من الهجمات وبذل كل جهد ممكن للحد من العواقب الإنسانية للنزاع. ولا غنى عن استمرار المساعدة الإنسانية الدولية لمساعدة المتضررين من النزاع في البقاء على قيد الحياة في فصل الشتاء. ومن الضروري مساعدة أوكرانيا على إصلاح البنية التحتية للطاقة المتضررة في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن الناس من البقاء على قيد الحياة في فصل الشتاء وحتى يمكن تجنب أزمة إنسانية واسعة النطاق.

لقد سمح وقف إطلاق النار الذي أعلنته روسيا لمدة ٣٦ ساعة بمناسبة عيد الميلاد الأرثوذكسي للناس بقضاء العطلة في سلام ووفر ظروفا مواتية للوكالات الإنسانية لإيصال إمداداتها، وهو أمر ينبغي الترحيب به. ونأمل أن تكون هناك في المستقبل المزيد من المبادرات المماثلة لوقف إطلاق النار، بغية تهيئة الظروف لوقف شامل لإطلاق النار.

ثالثا، لا بد من القضاء على المخاطر التي تهدد الأمن النووي. فلم يتوقف القصف في محيط محطة زابوريجيا للطاقة النووية ويشكل أمان المحطة وأمنها مصدر قلق. ووفقا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن جميع المفاعلات الستة في المحطة معطلة، وقد تضرر آخر خط كهرباء احتياطي لضمان وظائف الأمان والأمن في المحطة بسبب القصف في نهاية كانون الأول/ديسمبر، ولم يُستأنف نقل الطاقة إلا في الأسبوع الماضي. ولا ينبغي أن يحدث هذا مرة أخرى ويجب إيقاف

جميع العمليات العسكرية التي يمكن أن تؤثر على أمان وأمن محطة الطاقة النووية على الفور.

وتؤيد الصين الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اتصالاتها المستمرة مع روسيا وأوكرانيا بشأن أمان وأمن محطة زابوريجيا للطاقة النووية بغية التوصل إلى ترتيب عملي مقبول للطرفين في وقت مبكر.

رابعا، يلزم احتواء الآثار غير المباشرة للأزمة. وتعزز جائحة مرض فيروس كورونا والنزاع في أوكرانيا والأزمات الأخرى بعضها بعضا، بما لذلك من تأثير مدمر على جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعاني البلدان النامية من ارتفاع متزايد في التضخم وأعباء الديون، وفي العام الماضي وحده، زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع الشديد بعدة ملايين.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لا يتعلق ببساطة بالإنتاج والطلب، وأنه لا يمكن تجاهل تعطيل السلسلة الصناعية العالمية وسلاسل الإمداد بسبب الجزاءات الانفرادية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو الرئيسية أن تعتمد سياسات اقتصادية ونقدية وتجارية مسؤولة لتجنب الآثار السلبية غير المباشرة التي تؤدي إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التي تواجهها البلدان النامية، ناهيك عن استخدام الاقتصاد العالمي كأداة أو سلاح سياسي، مما يقوض زخم الانتعاش الذي تحقق بشق الأنفس.

لقد جلبت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب الأمل للأشخاص الذين يعانون من الجوع. وترحب الصين بالتنفيذ المستمر للمبادرة وتشجع الأمانة العامة للأمم المتحدة على بذل جهود عملية لإزالة العقبات التي تعترض تصدير الأغذية والأسمدة الروسية.

لقد وضعت الأزمة في أوكرانيا العالم مرة أخرى على مفترق طرق، كما قال الرئيس شي جين بينغ، إما العودة إلى عقلية الحرب الباردة، والانقسام والمواجهة غير المبررين، أو الانطلاق من الرفاه المشترك للبشرية ودعم المساواة والاحترام المتبادل والتعاون المربح للجميع. وهذا اختبار لحكمة المجتمع الدولي ومنطق البشرية. لقد أثبتت الحقائق أن النزاع والمواجهة والاحتواء والانفصال تتعارض مع اتجاه العصر وبالتالي محكوم عليها بالفشل، في حين أن السلام والتنمية والترتيبات المربحة للجميع والتعاون تتماشى مع توقعات الناس وهي الاتجاه السائد في العصر.

وفي بداية العام الجديد، ينبغي لجميع الأطراف أن تتخذ إجراءات جديدة لفتح آفاق جديدة للسلام بنشاط. وستواصل الصين التمسك بموقف موضوعي ومحايد وبذل جهود بناءة بطريقتها الخاصة.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب في جلسة اليوم بالنائبة الأولى لوزير خارجية أوكرانيا، السيدة جباروفا، ونائب وزير الخارجية، السيد غيرفيل، وكذلك بممثلي ليتوانيا والاتحاد الأوروبي. وأشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها المفصلة والشاملة، التي تؤكد للأسف سيادة التوقعات القاتمة. ويؤسفنا أن نسمع مرة أخرى أنه لا توجد احتمالات لبدء مفاوضات السلام، بينما تستمر الحالة الإنسانية في التدهور ويزداد عدد الضحايا المدنيين كل يوم.

وتدرك البرازيل أن مبادرات مثل وقف إطلاق النار المؤقت خلال عيد الميلاد الأرثوذكسي يمكن أن تمهد الطريق لاستئناف الحوار. ومن المحزن أن نرى أنه حتى في هذه اللحظات، يستحيل التوصل إلى اتفاق، وأنه قد ضاعت فرصة أخرى لبناء السلام.

ونحث الطرفين على كسر هذه الدينامية العبثية. وفي الوقت نفسه، نتوقع من جميع البلدان المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر أن تبدأ في إبداء اهتمام حقيقي بالحوار من أجل تحقيق السلام. إن السعي الحصري إلى إيجاد حلول عسكرية سيؤجج حتما مشاعر استياء طويلة الأمد وحالة من الهشاشة وعدم الاستقرار بعد انتهاء النزاع.

نأسف لحل بعثة تقصي الحقائق التي أنشأتها الأمم المتحدة للتحقيق في حادث ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٢٢ في أولينيفكا، حتى قبل أن تتمكن من بدء عملها. التدقيق المحايد ضروري لاحتواء انتشار الروايات الكاذبة ومنع حدوث هذه الفظائع مرة أخرى. ونشجع الطرفين على زيادة الجهود لضمان أمن بعثات من هذا النوع في المستقبل، ونشجع الأمين العام على إعادة النظر في القرار.

وتؤكد البرازيل من جديد التزامها بالحفاظ على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وبإيجاد حل سياسي للنزاع يراعي الشواغل الأمنية المشروعة. ونكرر أيضا الدعوة إلى أن يكون رفاه السكان المدنيين على جانبي خط المواجهة أولوية للجميع. ونرحب بجهود الوساطة المتجددة التي تبذلها تركيا ونشجع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة على الانخراط في مبادرات تسمح بالوقف الفوري للأعمال العدائية، من أجل وضع حد لمعاناة الشعب الأوكراني.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في أوكرانيا. وتقدر غانا العمل الحاسم الذي تقوم به مختلف وكالات الأمم المتحدة الرامي إلى التصدي للأزمات العديدة التي ولدتها الحرب، ولا تزال تؤيد ذلك تأييدا كاملا.

لقد تركت عشرة أشهر من حرب الاتحاد الروسي على أوكرانيا الكثيرين في خوف من الاضطرابات الكبيرة التي تنتظرنا ما لم يتم إنهاء الحرب عاجلا وليس آجلا. ولا نزال نشعر بقلق بالغ لأن الحرب تبدو وكأنها تسود على النهج المعقول، مما يتطلب التحرك بعيدا عن جبهة القتال وقيام الأطراف المتحاربة بحل نزاعها عن طريق الحوار. وتعزز الظروف السائدة في أوكرانيا الحاجة الماسة إلى أن يكثف المجتمع الدولي جهوده من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

وعلى الرغم من النداءات التي يكررها أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي، أظهرت أعمال الاتحاد الروسي تجاهلا لا ينتهي لالتزامات القانون الدولي التي تحظر استخدام القوة، وهو يخوض معركة شرسة للاستيلاء على مدينة سوليدار وأجزاء أخرى كثيرة من البلد.

الآثار المتعددة للحرب على حياة الأوكرانيين، وخاصة النساء والأطفال، مأساوية، على أقل تقدير. إن الدمار الذي لحق بالبنية التحتية المدنية والحيوية للطاقة هائل ويتطلب موارد واسعة لاستعادتها، حيثما أمكن ذلك. ويساورنا قلق بالغ إزاء الخطاب والمواقف التصعيدية مؤخرا، التي تنطوي على خطر احتمال امتداد الأعمال العدائية التي يمكن أن تمهد الطريق لحرب أوسع نطاقا، بالنظر إلى الانقسامات الجيوسياسية العالمية القائمة.

في حين أن أوكرانيا كانت محور القتال، فإن الحرب عمقت أيضا التوترات في العلاقات بين الدول بين بعض أقوى الدول وأثارت ردود فعل تتراوح بين فرض الجزاءات وتقديم المساعدة العسكرية لأوكرانيا.

ويجب أن نشير أيضا إلى الأثر المستمر للحرب الجارية على الاقتصاد العالمي. وقد تسببت أزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية التي أثارتها الحرب في انحسار اقتصادات العديد من البلدان النامية وزيادة فرص عدم الاستقرار.

يتعرض السلام والأمن الدوليان للتهديد من الحرب المستمرة في أوكرانيا. ولذلك، يجب على مجلس الأمن أن يعزز جهود السلام بالاعتماد على أدوات التسوية السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أنه يجب على المجلس أن يبدأ النظر في عملية واضحة تشمل الطرفين وجميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وسيتطلب هذا الجهد التزاما بحسن نية من جميع أعضاء المجلس، ويجب أن يهدف إلى إيجاد حلول عملية ومقبولة للطرفين ترتكز على قواعد القانون الدولي والقيم المعلنة لميثاق الأمم المتحدة. ومن الملح جدا أن يجد مجلس الأمن أرضية مشتركة يمكنه من خلالها التعجيل بالعمل من أجل السلام في أوكرانيا.

ومجلس الأمن، بوصفه الهيئة المكلفة بتعزيز وصون السلم والأمن الدوليين، يتقاسم عبئا جماعيا لإعادة السلام إلى أوكرانيا وشعبها. ومع ذلك، يجب أن نشير إلى أن الكثير يتوقف على إرادة الاتحاد الروسي لتخفيف انتهاكاته لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. لذلك، نكرر دعوتنا إلى إنهاء هذه الحرب بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات الاتحاد الروسي من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الحوار والدبلوماسية يوفران أكثر السبل قابلية للتطبيق لمعالجة الشواغل الأمنية وغيرها من شواغل الطرفين بطريقة شاملة ومقبولة لهما.

وما زلنا نشعر بالإحباط إزاء المعاناة الإنسانية التي يعيشها الشعب نتيجة للحرب. وفي كل يوم تستمر فيه الحرب، يدفع أناس أبرياء الثمن بأرواحهم وسبل عيشهم. وقد نزح ملايين الأشخاص من

ديارهم، مع أمل ضئيل في العودة للعثور عليها في أماكنها. وحتى الآن، تم تسجيل ما يقرب من ٠٠٠ ٧ حالة وفاة وأكثر من ٠٠٠ ١١١ إصابة، بما في ذلك الأطفال.

ومما يؤسف له أشد الأسف أن العاملين في المجال الإنساني سقطوا أيضا ضحية للحرب. إن الهجمات المتعمدة على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني غير مقبولة وتشكل انتهاكات بموجب القانون الإنساني الدولي. ونحن ندين كل هذه الأعمال وندعو الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة.

إننا ندين جميع التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن الحرب ونكرر دعوتنا لإجراء تحقيقات شاملة وشفافة ومستقلة في جميع هذه التقارير. ونلاحظ مع الأسف أنه تعين حل بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق التي كانت ستحقق في مقتل السجناء في أولينيفكا لأسباب تتعلق بالسلامة. وعلى الرغم من الانتكاسات، يجب أن نحافظ على التزامنا الجماعي بضمان المساءلة عن جميع جرائم الحرب وتجنب الإفلات من العقاب في أوكرانيا.

وفيما يتعلق بالسلامة والأمن النوويين، نود أن نشدد على الأهمية المطلقة للأطراف لاتخاذ تدابير وقائية، بما في ذلك ترسيم حدود منطقة منزوعة السلاح حول محطة زابوريجيا للطاقة النووية والمرافق النووية الأخرى في البلد. ونحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تعالج أيضا، في اتصالاتها مع الأطراف، الشواغل المتعلقة بالرفاه البدني والعقلي للموظفين في محطة زابوريجيا لتوليد الطاقة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن دعم غانا الثابت لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ونحن على استعداد لدعم جهود المجلس والمجتمع الدولي الأوسع في إيجاد حل شامل ودائم للصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، علاوة على التصدي للتحديات العالمية الناجمة عن الحرب.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بصراحة، نحن لا نفهم تماما سبب عقد جلسة اليوم. هل من أجل الاستماع إلى إحاطة من وكيلة الأمين العام ديكارلو استنادا إلى ما يسمى معلومات موثوقة قدمها بعناية ما يسمى بالمصادر المستقلة واللجان المستقلة؟ هل سمعنا اليوم أي شيء جديد من زملائنا الغربيين السابقين؟ هل سمعنا شيئا لم نسمعه يتكرر بطرق مختلفة خلال العام الماضي؟

هناك رواية بعنوان "فانيتي فير"، كتبها المؤلف البريطاني ويليام ثاكيراي، المعروف على نطاق واسع في روسيا. إن الاجتماعات حول أوكرانيا التي عقدها شركاؤنا الغربيون السابقون تذكرنا بشكل متزايد ب "معرض النفاق"، حيث يتخذ نفاق ممثلي الغرب الجماعي ونظام كييف أكثر الأشكال غرابة.

وعلى سبيل المثال، فإن جيراننا الأوكرانيين، الذين هددونا مؤخرا بعقاب رهيب وكادوا يهددون بشن هجوم على موسكو، قد ارتدوا اليوم زي صانعي السلام. وهذا ما استخلصناه من جلسة أمس من ملاحظات السيدة جباروفا (انظر S/PV.9241)، وقبل ذلك، من مبادرات رئيسها، السيد كوليبا. والآن تلوح أوكرانيا بفكرة عقد نوع من قمة السلام، مما يعني ضمنا بكل الطرق أن روسيا هي من لا يريد السلام. ومن الواضح أن هذه محاولة للضرب على وتر حساس لدى الجمهور الغربي، الذي يطرح أسئلة مزعجة بشكل متزايد حول كيفية إنفاق كييف للأموال المخصصة لها ولماذا ترفض أوكرانيا جميع مبادرات الوساطة الواقعية.

للوهلة الأولى، يبدو أن كييف تمسك بغصن زيتون. ماذا يمكن أن يكون أنبل من ذلك؟ ومع ذلك، حتى مع الفحص السريع، يصبح من الواضح أنه خلف تلك الواجهة الجميلة، هناك جدول أعمال فاسد في الداخل وحتى أجندة خفية. لا تخفي كييف أن السلام الأوكراني يعني استسلام روسيا، الذي يجب أن يقره المجتمع الدولي. ولهذا السبب، عندما قدم السيد كوليبا ذلك الاقتراح الدعائي الضحل من أجل السلام، أشار إلى أنه ليس من المتوقع أن تشارك روسيا في مثل هذه القمة.

إن مبادرة زيلينسكي للسلام التي تباهى بها كثيرا والتي تسابق زملاؤنا الغربيون للإشادة بها تتبع نفس المنطق المنافق والمعيب بطبيعته. ولكل من آمن، ولو لدقيقة واحدة، بالنوايا السلمية للدكتاتور

الأوكراني، أود أن أذكرهم بأن أوكرانيا استبعدت تشريعيا في ٣٠ أيلول/سبتمبر إمكانية الحوار مع بلدنا. ومن خلال المرسوم رقم ٦٧٩، نوه زيلينسكي حرفيا إلى "استحالة إجراء مفاوضات مع رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين". لا يمكن تفسير هذا الاستفزاز التشريعي، بخلاف نية كييف والرعاة الغربيين مواصلة القتال حتى آخر أوكراني.

وبالمناسبة، من الصعب إسقاط الانطباع بأن نظام كييف ورعاته المتحمسين قد نسوا تماما معنى كلمة "سلام". وليس من قبيل المصادفة أن يمول الاتحاد الأوروبي شحنات الأسلحة إلى كييف من خلال مرفق السلام الأوروبي، دون حتى النظر في مدى بشاعة ذلك.

كشفت السلطات الأوكرانية مرة أخرى عن ألوانها الحقيقية – والبعيدة عن السلمية – في آذار/مارس ٢٠٢٢، عندما عدلت عن عناصرها الواقعية لاتفاق سلام كنا على استعداد لمناقشته. وسواء اتخذت كييف هذه الخطوة المصيرية بنفسها أو كانت تستجيب لتعليمات رعاتها في لندن وواشنطن العاصمة وبروكسل، فهذا ليس مهما الآن. المهم هو أن نظام كييف على وجه التحديد – على الرغم من الحقائق والحس السليم على عكس ذلك – اعتنق الوهم بأنه مع المساعدة العسكرية المباشرة المتزايدة من الناتو، ستكون أوكرانيا قادرة على هزيمة روسيا في ساحة المعركة. ولا يزال دكتاتور أوكرانيا متمسكا بهذا الوهم الخطير، على الرغم من أن العديد من زعماء الغرب تبنوا نظرة أكثر واقعية للموقف.

لقد تحولت أوكرانيا بشكل أساسي إلى سرية عسكرية خاصة لحلف الناتو. يتم تزويد أوكرانيا بالمال والأسلحة والمعلومات الاستخباراتية وتُبلَّغ بما يجب استهدافه وأين. إن شعب أوكرانيا، الذي يضطر إلى القتال من أجل أهداف شخص آخر، هو الذي يعاني. وقد أقر بذلك أمس وزير الدفاع الأوكراني، السيد رزنيكوف، الذي قال:

"نحن ننفذ مهمة حلف شمال الأطلسي دون إراقة دمائهم. نحن نسفك دمائنا. لهذا السبب يجب على الغرب أن يعطينا المزيد من المال والسلاح".

هذه هي صيغة حرب الناتو بالوكالة حتى آخر أوكراني. لا يمكن وصفها بشكل أفضل. كما أنها تكشف عن التأكيد الساخر للفرضية الحقيقية وراء أي مما يسمى مبادرات سلام أوكرانية.

وأنا واثق من أن العديد من الزملاء سيطرحون السؤال المشروع بعد بياني: ما الذي يتطلبه الأمر لكي يسود السلام في أوكرانيا؟ وهذا سؤال مشروع، خاصة الآن حيث يحاول نظام كييف ورعاته الغربيون إقناع الجميع بأن الهدف من العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا يتلخص في تدمير أوكرانيا كدولة، وتقريبا محو الهوية الأوكرانية عنها وروسنتها قسرا. ونحن لم نعلن أبدا عن مثل هذه الأهداف.

من المهم أن يُفهم أننا لا نقاتل ضد الشعب الأوكراني. نحن نقاتل ضد النظام القومي المجرم، الذي وصل إلى السلطة في عام ٢٠١٤ نتيجة انقلاب مناهض للدستور مدعوم من الغرب وعازم على إزالة كل ما يتعلق بروسيا من أوكرانيا وتمجيد المتعاونين النازيين. وأدت تلك السياسة الإجرامية إلى حرب مميتة دامت ٨ سنوات على سكان دونباس الذين عارضوا الحكومة الجديدة. وكان وضع حد لتلك الحرب هو الهدف الرئيسي لعمليتنا العسكرية الخاصة.

بالنسبة لشعب جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك، فالحرب كانت مستمرة طوال تلك السنوات الثماني. فيما يتعلق بكيفية بقاء سكان تلك المنطقة تحت النيران في ذلك الوقت والآن، وما أراده سكان دونباس وكيف حاولوا تحقيقه، نعتزم إخبار الجميع بذلك يوم الجمعة المقبل في إطار اجتماع بصيغة آريا. ونعتقد أن جميع الدول، وفي مقدمتها الأعضاء الجدد في المجلس وكل من يهتم بهذا الموضوع، ستجد تلك الجلسة مفيدة جدا، لأنها ستوفر روايات مباشرة من شهود عيان وصحفيين وباحثين أجانب كانوا هناك.

كان يمكن أن ينتهي كل شيء بشكل مختلف بالنسبة لأوكرانيا لو نفذت كييف اتفاقات مينسك التي أقرها القرار ٢٠٢٢ (٢٠١٥). ولكن ذلك لا يتناسب مع خطط زيلينسكي أو أسلافه أو – كما نعلم الآن، بفضل ما كشفته المستشارة ميركل والرئيس هولاند – قادة فرنسا وألمانيا كبلدين ضامنين. علاوة على ذلك، علمنا أن عملية مينسك كانت بمثابة

ستار دخان للغرب، كان يجري خلفه تسليح أوكرانيا سرا من أجل دفعها إلى صراع مع روسيا.

وبداية العملية العسكرية الخاصة في شباط/فبراير ٢٠٢٢ قوضت تلك الخطط. وكان الهدف هو ضمان عدم انطلاق أي تهديد من الأراضي الأوكرانية لروسيا وإنهاء التمييز ضد الأوكرانيين الناطقين بالروسية. وإذا أمكن تحقيق تلك النتيجة من خلال المفاوضات، فنحن مستعدون للمشاركة فيها، وإلا فسوف نحققها بالوسائل العسكرية.

ولكن حتى الآن لم يستخلص نظام كييف ولا رعاته الغربيون الاستنتاجات الصحيحة من الكارثة الأوكرانية. علاوة على ذلك وبسبب تسامح الغرب بشكل جماعي أصبح نظام زيلينسكي ديكتاتورية استبدادية تشكل في حد ذاتها عقبة كبيرة أمام السلام. لقد شهدنا مؤخرا بالإضافة إلى اضطهاد المنشقين وزعماء المعارضة في أوكرانيا، محاولة لتدمير الكنيسة الوحيدة الشرعية في البلد – الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. وربما يكون لذلك آثار خطيرة جدا على السلم والأمن الإقليميين، ولذلك نعتقد أن هذه الحالة تتطلب الرصد عن كثب من جانب أعضاء مجلس الأمن. عليه نطلب إلى الرئاسة اليابانية أن تعقد جلسة منفصلة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة بعد ظهر يوم ١٧ كانون الثاني/يناير.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها. وأرحب بمشاركة النائبة الأولى لوزير خارجية أوكرانيا، ونائب وزير خارجية بولندا، وزميلنا ممثل ليتوانيا، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، في هذه الجلسة.

منذ آخر جلسة عقدها مجلس الأمن بشأن الحرب في أوكرانيا (انظر S/PV.9208) لم يتحقق أي هدوء في الميدان، ولم ينعم الشعب بأي وقت للراحة. إن شدة القتال في سوليدار وباخموت مسألة تبعث على القلق. ويتعرض السكان المدنيون لقصف منتظم ويحيط بهم شر لا يطاق للسيطرة على كل شبر من بلدهم.

وفقا لأحدث إحصاءات الأمم المتحدة، تسببت هذه الحرب بالفعل في تشريد أكثر من ٦ ملايين شخص داخليا في أوكرانيا، وما يقرب من ٥ ملايين لاجئ ونحو ٧ ٠٠٠ حالة وفاة بين المدنيين وأكثر من ١١ ٠٠٠ إصابة. بالإضافة إلى ذلك هناك ادعاءات بالاغتصاب والعنف الجنسي، والتسلل والاتجار بالبشر، لا سيما الأطفال والنساء، بما في ذلك وقف تعليم الأطفال والصدمات النفسية التي تتجاوز مستويات النزاع.

كما أدى استخدام أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما المركبات الموجهة عن بعد وغيرها من الأسلحة المتفجرة ذات الآثار واسعة النطاق وكذلك الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد إلى زيادة كبيرة في خسائر الحرب في أوكرانيا. لقد استهدفت العديد من الهجمات البنية التحتية للطاقة والصحة والمياه، مما أثر بشكل مباشر على بقاء السكان المدنيين وأجبرهم على الفرار من حالة الطوارئ هذه وزاد من تعقيد إيصال المساعدات الإنسانية إلى ملايين المحتاجين. وازداد عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية زيادة كبيرة مع انخفاض درجات الحرارة.

ونشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات الإنسانية في أوكرانيا وفي البلدان المضيفة للاجئين لتقديم المساعدة بتوفير الغذاء والنقود والرعاية طبية، فضلا عن توفير مولدات الكهرباء والمياه النظيفة والخدمات الأساسية الأخرى.

وندعو الأطراف المتحاربة مرة أخرى إلى احترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني والامتناع عن استخدام الأسلحة التي تسبب آثارها العشوائية معاناة فظيعة للمدنيين.

وإذ نقترب من العتبة الحرجة البالغة ١٢ شهرا من الحرب الدائرة فإن الخطاب العسكري المفرط الذي يبدو سائدا في كلا الجانبين لا يشير إلا إلى تشديد القتال. وبالتالي فإن هناك كل الأسباب التي تجعلنا نعتقد أن الربيع القادم سيكون مماثلا لهذا الشتاء، أي موسم لشن هجمات أكثر عنفا.

لقد حان الوقت للنظر في جلسات المجلس على أنها تفضي إلى نتيجة موجهة نحو إيجاد الحل. لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لتفعيل قنوات الدبلوماسية لإنهاء هذه الحرب المميتة.

يدعو بلدي جميع الأطراف إلى بذل كل جهودها في البحث عن حل سياسي لإنهاء دورة المعاناة والكرب. ويجب علينا استخدام الدبلوماسية والحوار لإنهاء هذه الحرب في أوكرانيا.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الرصينة. وأنوه بمشاركة معالي السيدة جباروفا، النائبة الأولى لوزير خارجية أوكرانيا.

لقد أتت نذر هذا العام الجديد مختلفة جدا بالنسبة لشعب أوكرانيا بسبب استمرار الحرب العدوانية الروسية. ويجب علينا أن نواصل إعطاء الأولوية في بداية عام ٢٠٢٣ لهذه الحرب المتأججة وغير المشروعة التي طال أمدها، علاة على تأثيراتها على أوكرانيا وشعبها وأوروبا وبقية أنحاء العالم.

بينما لا نزال نشهد الاستهداف المنظم للبنية التحتية الحيوية، لا سيما أنظمة توزيع الطاقة والمياه، فإننا ندين هذا التسليح الواضح لفصل الشتاء على حساب المدنيين في أوكرانيا وإلحاق الضرر بهم. لقد أدت تلك الهجمات إلى انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع وتعطيل إيصال الخدمات الأساسية في أوكرانيا، كما أنها تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، لا سيما اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها. ونشدد على وجوب احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فضلا عن التمسك بهما في جميع الأوقات دون استثناء.

ولا مناص من تسليط الضوء على تداعيات هذه الحرب على الأطفال. إن للهجمات على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس وأنظمة النقل، علاوة على التشريد تأثيرا غير متناسب على الأطفال وتعليمهم وسلامتهم. كما يحرمهم إن عدم الحصول على الخدمات الأساسية من حقوقهم الأساسية، وسيؤدي إلى عواقب طويلة الأجل تصعب معالجتها. علاوة على ذلك، نُقل الأطفال قسرا إلى روسيا مما أدى إلى قطع الروابط الأسرية ووضع الأطفال في ظروف هشة وحرمانهم من الحق في الحياة الأسرية.

وتشكل هذه العواقب الوخيمة للحرب أيضا واقعا لجميع المشردين واللاجئين. ويجب إعطاء الأولوية لتمويل منظمات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسائية. كما يجب إدماج جميع منظمات المجتمع المدني وإشراكها بطريقة فعالة في آليات التنسيق وعمليات صنع القرار على جميع المستويات.

لقد استمعنا إلى شهادات مروعة عن جرائم الاغتصاب والتعذيب والاتجار التي أكدتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. ونرحب في ذلك الصدد بإطار التعاون بين حكومة أوكرانيا والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له.

ونحث على اتخاذ إجراءات صارمة وسريعة فيما يتعلق بالمساءلة والتحقيقات والمقاضاة والتعويض وتقديم الخدمات التي تركز على الناجين استنادا إلى الحقوق والإلمام بالصدمات. لقد أصبح العنف الجنسي سمة من سمات الحرب مرة أخرى. ولا يمكننا الفشل في التحقيق في مثل هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. كما لا يمكننا التسامح مع الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي في حالات النزاع.

وندعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية عبر ممرات آمنة وسريعة ودون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء أوكرانيا. ونشيد بالأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، فضلا عن جميع العاملين في المجال الإنساني الذين يؤدون مهامهم في الميدان في بيئة عملياتية بالغة الصعوبة.

لقد شهدنا خلال الأسابيع القليلة الماضية وقوع هجمات جديدة ومطولة على كييف ومدن أخرى. وبالإضافة إلى المعاناة التي يتحملها السكان المدنيون، نكرر الإعراب عن قلقنا أيضا إزاء احترام القانون الدولي الإنساني ونأمل أن تتوقف تلك الهجمات فورا. ويثير المصدر الموثق لمنظومات المركبات الجوية غير المأهولة المستخدمة في تلك الهجمات شواغل جدية تتعين معالجتها.

وبالمثل، أؤكد مرة أخرى ضرورة وقف الهجمات العشوائية وتلك التي تستهدف البنية التحتية الحيوية. وإن من واجب المجلس وجميع أعضائه التمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي دون استثناء.

في الختام، نرحب بالمعلومات الإيجابية المستكملة التي قدمتها وكيلة الأمين العام ديكارلو بشأن الاتصالات الجارية عن أسرى

الحرب. كما نرحب بالتقدم المحرز في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وندعو الاتحاد الروسي إلى وقف جميع الأعمال العدائية واتخاذ خطوات ملموسة نحو حل المسائل الخلافية من خلال الحوار والدبلوماسية على نحو يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام السيدة ديكارلو على إحاطتها، وأن أرحب بمعالي السيدة جباروفا، النائبة الأولى لوزير خارجية أوكرانيا، ومعالي السيد غيرفيل، نائب وزير خارجية بولندا، وأشكرهم على مشاركتهم.

منذ شباط/فبراير الماضي، اجتمع هذا المجلس أكثر من ٤٠ مرة لمناقشة الحرب في أوكرانيا، تناولنا خلالها جلّ الأسباب التي تدعونا لنبذ الحرب المعاصرة – بدءاً من تهديد المواجهة النووية ووصولاً إلى محنة الأطفال في النزاعات. وأصبح جلياً مع كل يوم يمر من السنة الماضية الحاجة المُلحة لوقف الأعمال العدائية وضرورة التوصل لتسوية تفاوضية. إلا أن القتال استمرّ من موسم إلى آخر مع تواصل هذه الحرب الفظيعة.

واليوم، يحتاج ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكان أوكرانيا إلى تلقي المساعدات الإنسانية. وطالت ويلات الحرب الخدمات الأساسية أيضاً، في الوقت الذي تتضاعف فيه معاناة المدنيين مع دخول فصل الشتاء، كما سمعنا. وقد استجابت الجهات المانحة ومؤسسات الإغاثة بشكل فوري لهذه الأوضاع عبر زيادة حجم الخدمات الأساسية وتوفير آلاف المولدات الكهربائية لمساعدة السكان على تحمل فصل الشتاء. كما ساهمت دولة الإمارات في هذه الجهود من خلال إرسالها أكثر من ٢ ٥٠٠ مولّد كهربائي ضمن إطار استجابتها الإغاثية المتواصلة للمتضررين من هذا النزاع الذي أصبح حتى العاملون في المجال الإنساني في مرمى نيرانه. فبعد بضعة أيام من مقتل أحد المتطوعين في ١٥ كانون الأول/ديسمبر أثناء توزيع المواد الغذائية، لحقت الأضرار بمكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دونيتسك بسبب عمليات القصف.

أودت هذه الحرب حتى الآن بحياة ما لا يقل عن ٧ ٠٠٠ مدني أوكراني وأجبرت ١٥ مليوناً على الفرار من ديارهم. وفي أيلول/سبتمبر، بلغت تكلفة إعادة إعمار أوكرانيا وفق تقديرات البنك الدولي حوالي ٣٥٠ بليون دولار، وهذا لا يشمل الدمار الواسع النطاق الذي طال لاحقاً البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك محطات الطاقة وشبكات الكهرباء.

ولكن تبعات الحرب لم تقتصر على الحدود الوطنية في أوكرانيا، بل امتدت لتسبب اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية وأسواق الغذاء والطاقة وتفرض بذلك تكاليف تفوق قدرات دول بلدان الجنوب. ففي الدول النامية منخفضة الدخل، فاقم النزاع الأوضاع الاقتصادية الصعبة أصلاً للاقتصاد العالمي ما بعد الجائحة إثر ارتفاع الأسعار ومعدلات الفائدة والضغوط الهائلة بسبب التضخم. وتواجه الآن حوالي ٦٠ في المائة من هذه الدول أزمات ديون، ليدفع ثمن هذه الحرب أفرادٌ بعيدون كل البعد عن الخطوط الأمامية لها. وفي خضم هذا كله، كان على النظام الدولي أن يواجه أزمة مزدوجة ما بين القيام بمهامه والحفاظ على مبادئه، حيث زادت الحرب في أوكرانيا من خطر ترسّخ الانقسامات إلى حد إصابة العمل متعدد الأطراف بالشلل نتيجة فرض الخيار الزائف "إما معنا أو ضدنا". وفي ذات الوقت، أصبحت التحديات الماثلة أمام الدعائم الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة جلية أكثر من أي وقت مضى.

وعلينا جميعاً الإقرار بعدم إمكانية استمرار هذه الحرب لعام آخر من المعاناة والخسائر في الأرواح، فقد أكدت الإمارات العربية المتحدة مراراً عدم وجود حل عسكري ناجع ينهي النزاع بشكل دائم، ولكننا نعي أيضاً أن الطرفين – أي أوكرانيا وروسيا – هما من يجب عليهما في نهاية المطاف أن يقررا متى وكيف عليهما بدء محادثات شاملة. ومع ذلك، يمكن للمجتمع الدولي، بل ويجب عليه، أن يفعل المزيد لتسريع هذه العملية.

ونحن بحاجة لبذل جهود دبلوماسية جادة ومدروسة والعمل بشكل جماعي لمنع تصعيد الحرب واتساع نطاقها. ويشمل ذلك الحد من

تبعات التقديرات الخاطئة. ويجب علينا أيضاً، على أقل تقدير، الحفاظ على حيز الانخراط الإيجابي بين كلا الجانبين، لنطبّع ذلك التواصل بينهما بشأن المجالات الرئيسية، مثل تصدير الحبوب والأسمدة والأمن والأمان النوويين واحترام القانون الدولي الإنساني. ولكي نُشجع الطرفين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، علينا أيضاً أن نقدم محفزات مثل طرح رؤية عادلة ومستدامة لفترة ما بعد الحرب.

فلنعمل في عام ٢٠٢٣ على الاستفادة من تقاسمنا رؤية واضحة وعاجلة تتمثل في ضرورة إنهاء هذه الحرب في أسرع وقت ممكن وبشكل سلمي. وعلينا، بنفس هذا القدر من الأهمية، توجيه كافة جهودنا نحو تعزيز العمل المتعدد الأطراف وجعله شاملاً، نظراً لدوره الحيوي في معالجة التحديات العالمية الملحة، وحماية سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، فضلاً عن مساهمته في استتباب أمن المنطقة ودعم استقرارها وازدهارها على المدى البعيد.

ويجب أن نعمل اليوم من أجل شيء أكثر ديمومة – سلام يصمد ويدوم. ويجب أن نبدأ في تخيل اليوم الذي يلي انتهاء هذه الحرب.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها، والترحيب بيننا بحضور معالي السيدة جباروفا، النائبة الأولى لوزير خارجية أوكرانيا، ومعالي السيد غيرفيل، نائب وزير خارجية بولندا.

هذه هو أول جلسة لنا بشأن غزو روسيا غير المشروع لأوكرانيا منذ ٩ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي (انظر S/PV.9216). قضى الكثير منا الوقت منذ ذلك الحين في الراحة والاستجمام والاحتفال مع العائلة والاستعداد للعام الجديد. لقد أمضت روسيا ذلك الوقت في قصف المدنيين ومهاجمة البنية التحتية الحيوية لأوكرانيا ومحاولة الاستيلاء على الأراضي الأوكرانية، كما فعلت في معظم العام الماضي. وقد استمرت روسيا في القيام بذلك بمساعدة بيلاروس وباستخدام أسلحة مصدرها إيران وكوريا الشمالية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن وفي ازدراء تام للمجلس.

لقد قضى ملايين الأوكرانيين فترة العطلة محتمين من هجمات الصواريخ والطائرات المسيّرة، جالسين في الظلام والبرد، وفي العيش كلاجئين ونازحين وسجناء، وكثير منهم على بعد آلاف الأميال من منازلهم وعائلاتهم وأحبائهم.

وكما قال الأمين العام بالأمس، فإن هذه الحرب قد أوجدت كارثة إنسانية وكارثة في مجال حقوق الإنسان، وأصابت جيلاً من الأطفال بالصدمة، وعجّلت بأزمة الغذاء والطاقة العالمية. ونتيجة لذلك، يواجه الملايين في جميع أنحاء العالم عاماً آخر من الجوع والمشقة.

وكما قال الكثيرون منّا مراراً وتكراراً، يمكن لروسيا أن تختار إنهاء كل هذا على الفور من خلال وقف هجماتها ضد أوكرانيا – لا لمدة ٣٦ ساعة وحسب ولكن إلى الأبد – وسحب قواتها من أوكرانيا. ولكن بينما يستمرّ الهجوم الروسي، ليس أمام أوكرانيا خيار سوى ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها. ولكن ما تريده أوكرانيا، مثلها مثل بقيتنا، هو سلام عادل ومستدام. ونرحّب بمبادرة أوكرانيا لهذه الغاية ونؤيدها.

وننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة مرة أخرى إلى إنهاء الحرب بصورة تحترم حقوق أوكرانيا بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، حتى يمكن لهذا العام أن يكون عام سلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لليابان.

أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها.

ومن المؤسف حقاً أن يتعين علينا أن نكرر ما قلناه نحن والدول الأعضاء الأخرى مرات عديدة من قبل في مناسبات مختلفة. بيد أننا مضطرون إلى التعبير عن موقفنا مرة أخرى.

تدين اليابان بأشد العبارات العدوان الروسي على أوكرانيا، الذي يشكل انتهاكاً واضحاً وصارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من جانب عضو دائم في مجلس الأمن يُفترض به أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

ويجب على روسيا أن توقف فوراً حربها العدوانية، وأن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا، وأن تحترم استقلال

أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وفقاً لسلسلة قرارات الجمعية العامة وأمر محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة.

كما ندين الهجمات الروسية على البنية التحتية المدنية والمدن في جميع أنحاء أوكرانيا. لقد تعرض المدنيون الأبرياء في أوكرانيا، بمن فيهم الأطفال، للضربات – حتى خلال عطلة رأس السنة الجديدة. وقد أدى تدمير البنية التحتية للطاقة إلى تفاقم الحالة الإنسانية بشكل خطير في فصل الشتاء القارس. وأي استمرار لتلك الهجمات أمر غير مقبول على الإطلاق. ونذكر بأن الهجمات العشوائية على السكان المدنيين الأبرياء تشكل جريمة حرب. ونشدد على أنه لا يمكن الإفلات من العقاب على جرائم الحرب وغيرها من الفظائع، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. يجب أن يحاسب المجتمع الدولي المسؤولين وفقا للقانون الدولي.

وندين بشدة نقل الطائرات المسيرة بدون طيار من إيران إلى روسيا. وسندعم الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للتحقيق في استخدام روسيا المحتمل للطائرات الإيرانية المسيرة بدون طيار في حربها ضد أوكرانيا، وفقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما ندين بشدة خطاب روسيا النووي غير المسؤول واستيلائها على محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء وعسكرتها. ونؤيد تماما العمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة السلامة والأمن النوويين في المحطة.

وتؤكد اليابان من جديد التزامها بأداء دورها في حماية البلدان الضعيفة التي تأثرت بشدة بتداعيات الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، فضلا عن استخدامها للطاقة والغذاء كسلاح. ونرحب باتفاق جميع الأطراف على مواصلة التعاون بشأن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ونؤكد مجددا احترامنا للجهود التي يبذلها الأمين العام غوتيريش وتركيا في هذا الصدد. ونحث بقوة البلدان المعنية على مواصلة تنفيذ تلك المبادرة بشكل مطرد.

إن المحاولات الأحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن بالقوة تهز أساس النظام الدولي القائم على سيادة القانون ويجب ألا تحدث في أي ركن من أركان العالم. وقد أعادت الدول الأعضاء تأكيد هذه المبادئ في المناقشة المفتوحة التي جرت أمس (انظر S/PV.9241). وتجدد اليابان عزمها الكامل على مواصلة مساعدتها لدعم دفاع أوكرانيا عن سيادتها وسلامتها الإقليمية. سنقف بحزم مع أوكرانيا مهما طال الأمر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للنائبة الأولى لوزير خارجية أوكرانيا.

السيدة جباروفا (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لكل من أعرب عن دعمه لأوكرانيا في الكفاح ليس من أجل وجودها فحسب، بل ومن أجل وجود العالم بأسره أيضا – على أساس القواعد والنظام والقانون الدولي واحترام أهم المبادئ الأساسية، مثل السلامة الإقليمية والسيادة، وكذلك كرامة الإنسان وحريته.

ويؤسفني أن رسول الشر لا يزال هنا – في مقعد عضو دائم في مجلس الأمن – مقعد الاتحاد السوفياتي. ودائما ما يقوم ممثلوه بتسميم المناقشات التي تجري هنا ويكذبون علينا جميعا بشكل يدعو للسخرية. وأكرر ما أشار إليه وفد بلدي بالفعل، وهو أن الأسس القانونية لهذا الوجود أكثر من مشكوك فيها، إن لم تكن منعدمة.

منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن حرب روسيا ضد أوكرانيا (انظر S/PV.9208)، ازداد الوضع على أرض الواقع تدهورا. إن طول خط المواجهة المحتدمة مع روسيا يبلغ ١ ٥٠٠ كيلومتر، ويمتد إجمالي خط القتال لمسافة ٤ ٠٠٠ كيلومتر. لقد تحولت أوكرانيا إلى أكبر حقل ألغام في العالم، يغطي مساحة ١٧٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع. وكانت غالبية هجمات الصواريخ والطائرات المسيرة بدون طيار الروسية – ٦٢ في المائة من جميع الضربات – موجهة ضد البنية التحتية المدنية. لقد دمرت آلاف المباني السكنية والمنازل والمدارس ورياض الأطفال والمستشفيات والمتاحف والمباني الدينية وشبكات الكهرباء وشبكات المياه والسكك الحديدية والأسواق أو لحقت بها أضرار جسيمة.

لقد أصبح أكثر من ٧ ملايين من أبناء وطني، معظمهم من النساء والأطفال، يتجولون في جميع أنحاء العالم، بعد تشتيتهم عن

منازلهم وعائلاتهم. وأصبح أكثر من ٧ ملايين أوكراني آخرين نازحين داخليا، بالإضافة إلى ١,٥ مليون شخص نازح داخليا بالفعل اعتبارا من عام ٢٠١٤– مثلما حدث معي عندما غادرت منزلي في شبه جزيرة القرم.

واليوم معركة دونباس في أوجها. وأصبحت مدينتا بخموت وسوليدار الآن من بؤر الاضطراب الرئيسية للعمل العسكري. فما يحدث هناك يفوق أفظع صور الحربين العالميتين الأولى والثانية. هناك أطلال بدلا من المباني السكنية، وفراغ وجثث بدلا من الحشود المبهجة، وجذوع أشجار متفحمة بدلا من الغابات، ومسطحات تشبه سطح القمر بدلا من حقول الحبوب. ومن مسؤوليتنا المشتركة استعادة السلام والعدالة، وتفعيل كل حكم من أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وضمان مستقبل آمن ومزدهر لأبنائنا وأحفادنا وجميع الأجيال القادمة. تلك هي مهمتنا التاريخية والإرث الذي سنتركه جميعا معا.

لقد بادر رئيس بلدي، فولوديمير زيلينسكي، بصيغة سلام لمواجهة التحديات الملحة في العالم. وهي تتألف من ١٠ نقاط ستمكننا من استعادة الأمن والعدالة لأوكرانيا والعالم بأسره. وتستند هذه الصيغة، البسيطة جدا، إلى مقاصد الميثاق ومبادئه. وعلى نحو ما نرى جميعا، فإن حرب روسيا تؤثر على العالم بأسره، لأن دولنا وشعوبنا اليوم مترابطة إلى حد كبير. فعندما تدمر روسيا حقول الحبوب والمزارع في أوكرانيا، تعاني العائلات من العديد من البلدان المحتاجة من نقص الغذاء والفقر. ولذلك، فإن صيغة السلام التي اقترحناها تهدف إلى كفالة الأمن بجميع أبعاده – فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والسلامة الإشعاعية، والسلامة النووية، وأمن الطاقة، ومكافحة الإبادة الإيكولوجية – ومنع تكرار مثل هذا العدوان في المستقبل. إننا جميعا بحاجة إلى وضع ضمانات أمنية معززة لضمان ألا تتكرر هذه المأساة أبدا. وندعو جميع الدول المسؤولة إلى تيسير خطة صيغة السلام والنهوض بها.

كما يجب أن نكون متحدين في تشديد فرض مزيد من الضغوط على روسيا لتدمير آلتها الحربية. وعلى الرغم من أن الدولة المعتدية تنكر ذلك، فقد تأثرت بالفعل بالجزاءات. فالأسلحة والذخيرة الحديثة تنفد من أيدي جيشها الغازي. وعلى الرغم من أننا لم ننتصر بعد، فقد خسرت روسيا بالفعل. ومن أجل هزيمتها النهائية ولكي تحقق دولنا الديمقراطية النصر، ثمة حاجة إلى زيادة العمل المشترك. وفي هذا الصدد، رسالتي واضحة تماما: إننا بحاجة إلى تعزيز الجزاءات في القطاعات التي تكتسي أهمية اقتصادية خاصة بالنسبة لروسيا. إن فرض حظر كامل على النفط والغاز، فضلا عن فصل المصارف الروسية عن النظام المالي العالمي، هو الثمن الذي ينبغي أن تدفعه الدولة المعتدية.

وبينما تجد روسيا نفسها في عزلة تامة، فإنها تكثف على عجل علاقاتها مع المنبوذين الآخرين، مع قيام موسكو بشكل غير مسؤول بتوريطهم في حربها الدموية. ولا يمكننا أن نسمح لأولئك الذين يساعدون روسيا في ارتكاب جرائم الحرب المروعة بالتهرب من المسؤولية. وينطبق هذا أيضا على بيلاروس، التي تنكر نفاقا مشاركتها الفعلية في الحرب، وإيران، التي تزود روسيا بطائرات مسيرة بدون طيار، والتي لا تزال تمثل وسيلة لا غنى عنها لتنفيذ استراتيجية الإرهاب الصاروخي الروسية.

وقد طلبت أوكرانيا رسميا، أكثر من مرة، من الأمين العام والأمانة العامة إيفاد خبراء إلى أوكرانيا للتحقيق في إمدادات إيران من المركبات الجوية المسيرة عن بعد إلى روسيا. واليوم أكرر ذلك الطلب وآمل أن يتم إيفاد البعثة في أقرب وقت ممكن، لأن التأخير يقوض مصداقية مجلس الأمن، فضلا عن قدرته على كفالة تنفيذ قراراته، ولا سيما القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ولا يمكن أن تكتمل جهودنا لاستعادة السلام والأمن بدون اتخاذ خطوات لضمان العدالة. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان إنشاء محكمة خاصة لمحاسبة مجرمي الحرب الروس. فخلال ١١ شهرا تقريبا، ارتكبت الدولة المعتدية بالفعل أكثر من ٠٠٠ ٦٤ جريمة حرب مسجلة. وأشعر بالرهبة من التفكير في عدد المقابر الجماعية الأخرى – مثل تلك المكتشفة في بوشا وإيزيوم وليمان – التي سيتم اكتشافها

بعد التحرير الكامل لأراضينا. وما كانت تلك الجرائم المروعة لتحدث لولا ما يسمى بأصل الجرائم – جريمة العدوان – التي بدأت في مسقط رأسي القرم في عام ٢٠١٤.

وأود أن أطلع المجلس على قصتي الشخصية التي يعود تاريخها إلى آذار/مارس ٢٠١٤، عندما كنت أعيش في شبه جزيرة القرم وكنت صحفية أجوب شبه الجزيرة بأكملها لجمع الأدلة على جريمة العدوان الروسية. وكان من المقرر أن يقدم المبعوث الخاص للأمين العام، السفير الهولندي روبرت سيري، إحاطة لنا لكنه لم يحضر لمدة ساعتين. وانتشرت شائعات أنه اختُطف – أخذوه من يُطلق عليهم رجال الدفاع عن النفس. وكنت في الواقع أول من وجده، في إحدى مطاعم الخدمة الذاتية في وسط سيمفروبول، وعملت كحلقة اتصال بينه وبين دائرة الأمن الاتحادي الروسية. وقد مُنح إنذاراً نهائيًا لمغادرة شبه جزيرة القرم في أقرب وقت ممكن. وآخر ما نقله لي عندما كنا معا في مطار سيمفروبول – لأن دائرة الأمن الاتحادي الروسية أخذتنا إلى هناك في قافلة مؤلفة من أفراد مجهزين بالكامل – أنه سيبلغ الأمين العام بجميع تفاصيل المشاكل المتعلقة بسفره لأنه لم يتمكن من ممارسة ولايته.

وهذا هو بالضبط ما يحدث. وبينما ما فتئت روسيا تعلن استعدادها للسماح بالوصول الكامل للوفود وبعثات المراقبة الدولية – على سبيل المثال في أولينيفكا – فإنها في الواقع لم تسمح بالمراقبة لأنها تحلم بإخفاء جرائمها. وفي حالة أولينيفكا، قدمنا، من جانبنا، بطبيعة الحال، جميع الضمانات اللازمة لهذا الوصول وبعثة لتقصي الحقائق. ونأسف لأن روسيا لم تفعل ذلك.

إن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، التي تحقق في جرائم روسيا ضد أوكرانيا، لا تتمتع بولاية قضائية كافية ولا السلطة اللازمة للتحقيق في العدوان الروسي. ولذلك، نعتقد أن السبيل الوحيد لاستعادة العدالة هو من خلال إنشاء آلية دولية أو محكمة خاصة. وسيكون تأييد المجلس لمشروع القرار ذي الصلة بادرة أمل لكل أوكراني تأثرت حياته بشدة جراء الحرب الروسية.

والنقطة التالية في بياني مكرسة للمساعدات الدفاعية والأسلحة. فلا تزال منظومات الدفاع الجوي أولوية قصوى، حيث تواصل روسيا إرهابها بالقصف الصاروخي في جميع أنحاء أوكرانيا. ونتيجة لذلك، تضرر ما يقرب من نصف بنيتنا التحتية للطاقة. ويضطر ملايين الأوكرانيين إلى قضاء أمسياتهم ولياليهم على ضوء الشموع، لأنهم لا تتوفر لهم كهرباء.

ولا تزال أوكرانيا، من جانبها – حتى وهي تتعرض لهجوم لم يسبق له مثيل – تتشاطر ليس القيم والكرامة فحسب، ولكن أيضا أشياء عملية جدا، مثل مبادرتها لتصدير الحبوب من أوكرانيا. وأشكر الأمم المتحدة وعددا من شركائنا على دعم تلك المبادرة الإنسانية التي طرحها رئيس بلدي.

من الواضح أنه لا يوجد مجال للصلح مع الشر، لأنه إذا توقفت أوكرانيا عن القتال، فستموت. والعالم، كما نعرفه، سيموت. وإذا أوقفت روسيا عدوانها، ستنتهي الحرب. والأمر بهذه البساطة.

ومع ذلك، حتى بعد النصر، سيكون هناك العديد من التحديات التي يجب التصدي لها. ووفقا لأحدث تقديراتنا، يتجاوز إجمالي حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية والحيوية في أوكرانيا ١٢٧ بليون دولار. وسيمثل تعافي أوكرانيا أحد أكبر المشاريع الاستثمارية. وأصبحت أوكرانيا الآن أكبر موقع بناء في أوروبا، مما يوفر مجموعة واسعة من الفرص للشركاء الدوليين لتنفيذ أفضل الممارسات في مجالات الهندسة والبناء ونقل التكنولوجيا. وكلما أسرعت أوكرانيا في التعافي، عّجل ذلك بتمكنها من التركيز بشكل كامل مرة أخرى، كشريك موثوق به ومساهم نشط، على التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والفقر والنزاعات وغيرها الكثير التي تؤثر على الحياة اليومية لمئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

تبدو الحياة اليومية للناس في أوكرانيا اليوم تماما مثل تلك التي التزمت الأمم المتحدة بمواجهتها والتغلب عليها: فثمة حرب وغياب للأمن فيما يتعذر الحصول على أشياء أساسية مثل المياه والكهرباء وهناك فقر وتدهور البيئي. قد تبدو الحياة في بلدي لا يمكن تصورها

بالنسبة للكثيرين – الطهي باستخدام الحطب وتخزين المياه في زجاجات بلاستيكية للشرب وغسل الأطباق وتنظيف المرحاض، والقراءة والقيام بالواجبات المنزلية على ضوء الشموع، وغسل الملابس في الحوض، والاضطرار إلى المشي الصحي بالنزول من الطابق العشرين أو أكثر بدلا من استخدام المصعد، والنوم مع ارتداء معطف وقبعة وقفازات والاختباء من القنابل في الملاجئ. هذه هي المشاكل التي تواجه العديد من البلدان الضعيفة التي من المفترض أن تعالجها اجتماعات مقبلة مثل مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

ويمكنني مواصلة التأمل في أسلوب حياة العصور الوسطى السائد في أوكرانيا، ولكن النقطة الرئيسية التي أحاول طرحها مختلفة تماما. بالكاد يمكن للمرء العثور على أي شخص يشكو في بلدي. فالجميع يتصرفون كما لو كانوا جنودا أوكرانيين في الخنادق. إننا نُظهر الكرامة على الرغم من كل التهديدات والعناء. ونعيش حياتنا بكرامة ونعتز بوحدتنا وقدرتنا على المقاومة ونشجع بعضنا بعضا بكلمات الحب والدعم ونتقاسم الطعام والملابس والشموع ونحزن على أبطالنا ونفرح بأطفالنا حديثي الولادة. ونسعد برؤية الناس في الشوارع. حتى أنني أشعر بالسعادة في ازدحام مروري. هل يمكن لأي شخص أن يتخيل الشعور بالسعادة في ازدحام مروري؟ لقد أصبحنا الآن خبراء في المولدات. وكانت الأمنية الأكثر شيوعا التي تبادلناها عشية العام الجديد وعشية عيد الميلاد هي النصر.

إن انتصار أوكرانيا لا يشكل وحسب أعظم أمنية للملايين من أبناء وطني الذين – وأجرؤ على قول ذلك – يقاومون الاستعمار الجديد واستعادة الإمبراطورية وما فتئوا يقاتلون من أجل استقلال البلد من دون مزيد من الخوف. بل هو أيضا الهدف المشترك للذين يدركون أنه إذا هاجم بلد أكبر بلدا أصغر، فلن يشعر أحد بالأمان في هذه القاعة – وبالتالي لن يشعر به أحد في أي بلد من البلدان. ومع ذلك، يمكننا ضمان ذلك الأمن من خلال العمل معا جنبا إلى جنب، يدا بيد ومن القلب إلى القلب. ويمكننا تحقيق ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية بولندا.

السيد غيرفيل (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد بولندا باليابان على عقد جلسة اليوم المهمة. وأود أن أعرب عن تقديري لكم، السيد الرئيس، على بيانكم، ولوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها وعلى أفكارها الثاقبة القيمة. كما أشكر معالي السيدة أمينة جباروفا على بيانها وشهادتها عن كرامة الشعب الأوكراني، التي تحدثت عنها ببلاغة.

لا يمر يوم في سياق عدوانها على أوكرانيا، إلا وتنتهك روسيا أبسط قواعد ومبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والوثائق التاريخية الأخرى. ونحن مضطرون لتكرار هذه الحقيقة الواضحة مرارا، على الرغم من أنها لا تلق آذانا صاغية من المعتدي. وأود اليوم أن أوضح ثلاث نقاط تتعلق بالوضع الحالي في أوكرانيا.

أولا، أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن بولندا ستواصل العمل كمركز لمساعدة أوكرانيا ما دام ذلك ضروريا. ونفخر دائما بتقديم خدماتنا بحسن نية لأوكرانيا والأوكرانيين منذ اليوم الأول للغزو الروسي. وبالإضافة إلى توفير المأوى لملايين اللاجئين الأوكرانيين، تواصل بولندا تقديم وتسهيل عمليات نقل المساعدات متعددة الأبعاد، بالإضافة إلى استضافة عدة مئات من العاملين في المجال الإنساني من أكثر من ١٢ من الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ونحن بوابة الدعم الرئيسية لأوكرانيا ونعتزم الاستمرار في هذا الدور تحديدا طالما كان ذلك مطلوبا.

ثانيا، أود أن أبلغ المجلس باستنتاجات مؤتمر قمة مثلث لوبلين لرؤساء أوكرانيا وبولندا وليتوانيا، الذي عُقد في لفيف، بأوكرانيا، قبل يومين فقط. لقد أكد الزعماء الثلاثة في إعلانهم المشترك، في جملة أمور، دعمهم الكامل لإنشاء محكمة دولية مخصصة لجريمة العدوان التي ارتكبها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، وفقا لمبادئ القانون الدولي. كما أعرب الرؤساء عن دعمهم لعقد مؤتمر قمة صيغة السلام العالمية بمبادرة من أوكرانيا من أجل تعزيز الدعم الدولي، كما قال الرئيس

زيلينسكي. كما أعادت بولندا وليتوانيا تأكيد دعمهما القوي للمنظور الأوروبي والأطلسي لأوكرانيا.

أخيرا وليس آخرا، فإن نقطتي الأخيرة هي توجيه نداء إلى أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. ومن واجبي أن أعرب في هذه القاعة عن قلق بولندا إزاء دور بيلاروس في استراتيجية الكرملين فيما يتعلق بأوكرانيا. لكننا الآن نعلم بالفعل أن مينسك تدعم العدوان الروسي سياسيا وعمليا. وعلاوة على ذلك، فإن الحشد العسكري الروسي المتسارع في بيلاروس، بما في ذلك التدريبات العسكرية الروسية البيلاروسية التي أعلن عنها مؤخرا والتي ستجرى بين ١٦ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير، ينبغي أن يدق ناقوس خطر آخر. لا يتعين علي أن أذكر أحدا هنا بأن نشر القوات والمعدات العسكرية الروسية في بيلاروس قبل ١٢ شهرا تحديدا كان مقدمة للغزو الشامل الذي شهدناه منذ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢. ويشكل تركيز القوات في منطقتنا تطورا سلبيا أحطنا علما به. ولذلك، ينبغي أن نوضح لبيلاروس أنه لا يزال بإمكانها عكس مسارها واتخاذ الخيار الصحيح. ويتعين على مينسك أن تدرك أن مواصلة مشاركتها النشطة في الغزو ستقابل برد حازم من المجتمع الدولي.

فلنبذل كل جهد ممكن لمنع المزيد من تصعيد النزاع واستخدام جميع الأدوات المتاحة لإرساء السلام العادل الذي تسعى أوكرانيا جاهدة من أجل تحقيقه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد بولوشكاش (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان نيابة عن دول البلطيق – إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا.

وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها، وأشكر الرئاسة اليابانية على إتاحة الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن.

إن تاريخ اليوم ينطوي على قيمة رمزية بالنسبة لنا لأننا نحتفل في ١٣ كانون الثاني/يناير في ليتوانيا بيوم المدافعين عن الحرية. ففي ذلك اليوم من عام ١٩٩١، وقف الشعب الليتواني، بمن فيهم أنا، بدون سلاح ضد الدبابات السوفياتية من أجل الدفاع عن استقلال ليتوانيا وحريتها. في كل عام، نحيي، نحن دول البلطيق، ذكرى جميع الضحايا الذين لقوا حتفهم في الكفاح من أجل استقلالنا عن الإمبراطورية السوفياتية ونواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا اليوم، مدافعين ليس فقط عن حريتها ولكن عن حريتنا أيضا.

إننا نقترب بسرعة من معلم مروع: الذكرى السنوية الأولى لحرب روسيا العدوانية غير المبررة وغير القانونية ومن دون سابق استفزاز ضد أوكرانيا. بينما نتكلم الآن، تواصل القوات الروسية الهجمات المنهجية والواسعة النطاق على المدنيين، وتشارك في التدمير المتعمد للبنية التحتية الحيوية لأوكرانيا وترتكب جرائم حرب مروعة في البلد بشكل يومي. وهذا يدل بوضوح على وحشية النظام الروسي ويأسه. وإذا لم يتم وقفها، فإن روسيا ستستمر في تهديد النظام الدولي القائم على القواعد والسعي وراء تحقيق طموحاتها الإمبريالية والاستعمارية لإبقاء أوكرانيا في دائرة نفوذها.

وإذا لم يتم إيقاف روسيا، فستواصل البلدان في جميع أنحاء العالم تحمل عواقب الحرب، بما في ذلك من خلال انعدام الأمن في مجالي التغذية والطاقة. ونؤكد من جديد أن روسيا هي وحدها المسؤولة عن تلك المصاعب بالنظر إلى أنها بدأت هذه الحرب العدوانية، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الرئيسية. وتؤيد إستونيا وليتوانيا ولاتفيا تأييدا تاما مبادرة أوكرانيا بشأن إنشاء المحكمة الخاصة للمعاقبة على جريمة العدوان على أوكرانيا. يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم روسيا المرتكبة على الأراضي الأوكرانية.

ونشيد بشعب أوكرانيا على شجاعته المثيرة للإعجاب في الدفاع عن بلده، فضلا عن النظام القانوني الدولي والميثاق. يجب على المجتمع الدولي الاستمرار في بذل كل ما في وسعه لمساعدة أوكرانيا على كسب الحرب وتجاوز فصل الشتاء، بما في ذلك من خلال توفير معدات الطاقة المتخصصة بشكل عاجل والمساعدة في إصلاح البنية التحتية للطاقة المدمرة.

وستواصل دول البلطيق تقديم الدعم لمعالجة تأثير هجمات روسيا المنهجية والمتعمدة على قطاع الطاقة في أوكرانيا، بالإضافة إلى

المساعدات الرسمية الأخرى. إن بلداننا من بين أكبر الداعمين لأوكرانيا من حيث نصيب الفرد – فقد قدمت معا أكثر من ١,٣ مليار يورو من المساعدات الرسمية لأوكرانيا منذ شباط/فبراير ٢٠٢٢، باستثناء المبادرات الخاصة. لقد ساعدنا المجتمعات الضعيفة في مناطق أوروبا الشرقية التي مزقتها النزاعات على مدى السنوات الثماني الماضية، ومنذ شباط/فبراير الماضي، قمنا بزيادة مساعداتنا لتلبية احتياجات الإغاثة والحماية الضخمة والعاجلة للمدنيين في جميع أنحاء أوكرانيا.

وبغية مساعدة الشعب الأوكراني على تجاوز فصل الشتاء، أرسلت حكوماتنا والمجتمع المدني والشركات الخاصة بالفعل كميات كبيرة من المعدات إلى أوكرانيا، بما في ذلك مولدات الكهرباء ومحولات الطاقة وقطع الغيار. وستواصل إستونيا ولاتفيا وليتوانيا والاتحاد الأوروبي المضي قدما في العمل بشأن خيارات استخدام الأصول الروسية المجمدة لدعم إعادة إعمار أوكرانيا ولأغراض التعويض، بما يتماشى مع القانون الدولي. ويجب أن نكفل التنفيذ الكامل لمبدأ "المعتدي يدفع تكاليف الضرر "عمليا.

وتؤيد دول البلطيق جميع الجهود المجدية لإنهاء الحرب العدوانية الروسية. ونرحب بصيغة السلام المؤلفة من ١٠ خطوات التي اقترحها رئيس أوكرانيا، والتي نعتبرها أساسا سليما لتحقيق السلام في أوكرانيا. وأي حل للعدوان الروسي على أوكرانيا يجب أن يكفل إسماع صوت أوكرانيا واحترام سيادتها واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا. وبوصفنا المجتمع الدولي، يجب أن نستمر في مطالبة روسيا كل يوم بوقف هذا العدوان الوحشي. إن موقفنا واضح: سنؤيد أوكرانيا وندافع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ما دام ذلك ضروريا. ونحن واثقون بأن أوكرانيا ستنتصر، كما نقلتها إلينا اليوم بقوة النائبة الأولى لوزير خارجية أوكرانيا، السيدة أمينة جباروفا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك؛ والبلد المرشح المحتمل للانضمام إليه جورجيا؛ فضلا عن النرويج وأندورا.

وكما فعل الجميع، أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها، كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأقول بضع كلمات بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

أولا، أود أن أنوه وأشيد بمشاركة النائبة الأولى لوزير خارجية أوكرانيا وشهادتها اليوم. وأعتقد أنها أدلت ببيان قوي للغاية مفاده أن نضال الشعب الأوكراني هو، وكما ينبغي أن يكون، نضال كل بلد حر وكل عضو في الأمم المتحدة.

لقد قررت روسيا أن تنتهك أحد أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي وأن تشن حربا عدوانية كاملة الأركان على جارتها، وهي دولة عضو زميلة في منظمتنا. إن شجاعة الشعب الأوكراني وصموده في أحلك أوقاته قد ألهمت العالم ووحدت صفوفنا معا، بما في ذلك هنا في الأمم المتحدة، لإدانة ذلك العدوان غير المبرر والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة. في عام ٢٠٢٣، ولم يمض حتى أسبوعان من العام الجديد، تواصل روسيا هجماتها الوحشية على المدنيين والبنية التحتية الحيوية في منتصف فصل الشتاء. ولذلك، وردا على ذلك، يجب أن نواصل الوقوف جنبا إلى جنب مع أوكرانيا ودفاعا عن المبادئ التأسيسية للمنظمة. وندعو الجميع، بوصفهم أعضاء في مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياتهم عن التمسك بالميثاق والدفاع عن السلام والأمن الدوليين.

اليوم، مع استمرار الهجوم الروسي على شعب أوكرانيا، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط: أولا، ضرورة حماية المدنيين؛ ثانيا، أهمية المساءلة؛ وثالثا، دعمنا لجميع المبادرات المجدية نحو إقامة سلام عادل.

أولا، إن أعضاء الأمم المتحدة ملزمون بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين. يجب أن تتوقف حملة روسيا المستمرة من الضربات الجوية المنهجية ضد الأهداف المدنية والبنية التحتية الحيوية في

أوكرانيا. ولا تهدف تلك الهجمات القاسية واللاإنسانية إلا إلى زيادة المعاناة الإنسانية وحرمان الشعب الأوكراني وخدمات الطوارئ من الكهرباء والتدفئة والمياه. إن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية تضيف إلى الأدلة المتزايدة على أن روسيا ارتكبت جرائم حرب، كما ذكرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا

لقد كثف الاتحاد الأوروبي من تقديم المعونة الإنسانية ومساعدات الحماية المدنية ودعمه لاستعادة البنية الأساسية الحيوية في أوكرانيا من أجل مساعدة أوكرانيا على تجاوز فصل الشتاء. كما استجبنا باتخاذ تدابير تقييدية إضافية ضد روسيا، وكذلك ضد إيران، ردا على تسليم الطائرات بدون طيار ونشرها الفتاك في الحرب العدوانية الروسية.

وندعو روسيا مرة أخرى إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها المؤقتة، وكذلك إلى الأشخاص الذين تحتجزهم روسيا وأولئك الذين نُقلوا قسرا إلى روسيا. إن التلوث الناجم عن الألغام الأرضية ومخلفات الحرب التي خلفتها القوات المسلحة الروسية لا يشكل عقبة خطيرة أمام جهود الإغاثة وإيصال المساعدات فحسب، بل ويشكل أيضا تهديدا خطيرا لحياة المدنيين، ولا سيما الأطفال.

ثانيا، لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب. لقد جلبت حرب روسيا الموت والدمار لجارتها. يرحب الاتحاد الأوروبي بجميع الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة الكاملة عن جرائم الحرب وغيرها من أخطر الجرائم فيما يتعلق بالحرب الروسية، بما في ذلك سبل كفالة المساءلة عن جريمة العدوان. ويجب أن تتحمل روسيا العواقب القانونية المترتبة على جميع انتهاكات القانون الدولي، ويجب ضمان المساءلة – بأوسع معانيها – بما في ذلك حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة وجبر الضرر، فضلا عن ضمانات عدم التكرار.

ونؤيد التحقيقات التي يجريها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. كما يعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على أمر محكمة العدل الدولية، الصادر في آذار/مارس من العام الماضي، بأن تعلق روسيا فورا عملياتها العسكرية في أوكرانيا. وندعو روسيا إلى الامتثال لذلك الأمر الملزم قانونا، وسنواصل دعم أوكرانيا في إطار إجراءات محكمة العدل الدولية.

ثالثا، ندعم جميع الجهود الهادفة لوضع حد للحرب الروسية. والطريق إلى السلام هو أن يسحب المعتدي قواته ومعداته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا وأن يحترم سيادتها وسلامة أراضيها. ونحن على استعداد لدعم مبادرة أوكرانيا من أجل سلام عادل. وحتى الآن، لم تبد روسيا أي استعداد حقيقي لتحقيق سلام عادل ومستدام تمشيا مع ميثاق المنظمة أو القانون الدولي. وتواصل القوات الروسية ضرباتها الجوية التي لا هوادة فيها ضد المدنيين، مستخدمة البرد والجوع كأسلحة حرب. وهي تعرقل أي إجراء مجد من جانب مجلس الأمن للرد على جميع تلك الجرائم.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها. وسنواصل الوقوف مع أوكرانيا وشعبها مهما طال الأمر. وسنواصل زيادة الضغط الجماعي على روسيا، مع شركائنا الدوليين، لإنهاء حربها العدوانية وسحب قواتها. وسنظل في طليعة الجهود العالمية لمعالجة جميع العواقب العالمية المترتبة على العدوان الروسي. ونعول على أعضاء مجلس الأمن أن يحذوا حذونا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.